COFI/2011/9

December 2010

A

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة | 联合国粮食及农业组织 | Food and Agriculture Organization of the United Nations | Organisation des Nations Unies pour l'alimentation et l'agriculture | Продовольственная и сельскохозяйственная организация Объединенных Наций | Organización de las Naciones Unidas para la Agricultura y la Alimentación

لجنة مصايد الأسماك

الدورة التاسعة والعشرون

روما، إيطاليا، 31 يناير/كانون الثاني – 4 فبراير/شباط 2011

المشروع رقم 1: الأولويات والنتائج في إطار الخطة المتوسطة الأجل وبرنامج العمل والميزانية

بيان المحتويات:

1 – المقدمة

2 – نهج لتحديد الأولويات للفترة 2012–2013

3 – الأولويات المقترحة للفترة 2012–2013 بما في ذلك مجالات التركيز وإنهاء التركيز

4 – اعتبارات من أجل الخطة المتوسطة الأجل للفترة 2014–2017

5 – إلتماس التوجيه من لجنة مصايد الأسماك

الملاحق:

ألف – النهج الجديد المستند إلى النتائج في منظمة الأغذية والزراعة

باء – الهدف الاستراتيجي جيم

جيم – تقرير موجز عن الأنشطة والإنجازات الرئيسية لإدارة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية، 2009–2010

طُبع عدد محدود من هذه الوثيقة من أجل الحدّ من تأثيرات عمليات المنظمة على البيئة والمساهمة في عدم التأثير على المناخ.
ويرجى من السادة المندوبين والمراقبين التكرّم بإحضار نسخهم معهم إلى الاجتماعات وعدم طلب نسخ إضافية منها.
ومعظم وثائق اجتماعات المنظمة متاحة على الإنترنت على العنوان التالي: www.fao.org

K9933/A

1 – المقدمة

1–1 وافقت الدورة السادسة والثلاثون لمؤتمر المنظمة في نوفمبر/تشرين الثاني 2009 على الإطار الاستراتيجي للمنظمة للفترة 2010–2019، والخطة المتوسطة الأجل للفترة 2010–2013، وبرنامج العمل والميزانية للفترة 2010–2011، إلى جانب إطار جديد مستند إلى النتائج وتسلسل النتائج المصاحب لذلك ليحل محل الهيكل البرنامجي السابق.[1] ويرد في الملحق ألف ملخص لعناصر الإطار الجديد المستند إلى النتائج.

1–2 ووافق المؤتمر أيضا على تعديلات للنصوص الأساسية التي تنظم مسؤولية اللجان الفنية: *"تعاون المجلس: (...) لجنة لمشكلات السلع، ولجنة لمصايد الأسماك، ولجنة للغابات، ولجنة للزراعة، ولجنة للأمن الغذائي العالمي، وترفع تقاريرها إلى المجلس بشأن مسائل البرنامج والميزانية وإلى المؤتمر بشأن السياسات العامة والمسائل التنظيمية"*.[2] ولهذا تقدم لجنة مصايد الأسماك تقريرها إلى المجلس بشأن مسائل البرنامج والميزانية، بما في ذلك الأولويات للفترة المالية القادمة.

1–3 وأوصت لجنة البرنامج في دورتها المائة المعقودة في أكتوبر/تشرين الأول 2008 بأن تقدم اللجان الفنية المشورة بشأن تحديد الأولويات بناء على مشاريع أطر النتائج، بالشكل المتفق عليه في خطة العمل الفورية، بالنسبة للأهداف الاستراتيجية الأوثق صلة بكل لجنة فنية. وأقر المجلس في دورته الخامسة والثلاثين بعد المائة (نوفمبر/تشرين الثاني 2008) مشروع البرنامج الرئيسي لمصايد الأسماك الذي أُدرج بعد ذلك في الإطار الاستراتيجي والخطة المتوسطة الأجل باعتباره الهدف الاستراتيجي جيم – إدارة مصايد الأسماك وموارد تربية الأحياء المائية واستخدامها بشكل مستدام.

1–4 واعترفت لجنة البرنامج في دورتها الحادية بعد المائة المعقودة في مايو/أيار 2009 بالقيود التي تواجهها اللجان الفنية فيما يتعلق بتقديم المشورة بشأن الأولويات، وهذا يرجع من ناحية إلى حداثة النهج المحسن المستند إلى النتائج وكذلك إلى القيود الزمنية. وكانت المشورة التي قدمتها اللجنة الفنية تتناول بدرجة أكبر طلب أنشطة وموارد إضافية، دون الإشارة إلى المجالات الأقل أولوية، على الرغم مما قدم من توجيه مفيد لمواصلة تنقيح أطر النتائج. وأوصت لجنة البرنامج بأن تساعد وثائق اللجان الفنية لدوراتها في المستقبل على تقديم مزيد من المدخلات بشأن تحديد الأولويات، وأن تكون التوجيهات المقدمة للجان الفنية أكثر تحديدا.

1–5 كما بحثت لجنة البرنامج في دورتها الثالثة بعد المائة المعقودة في أبريل/نيسان 2010 تجربة تلقي مدخلات بشأن الأولويات من اللجان الفنية في عام 2009. واعترفت بالطبيعة الانتقالية لعملية تحديد الأولويات أثناء إعداد برنامج العمل والميزانية للفترة 2012–2013، عندما لم تكن قد توافرت لديها بعد تقارير عن تنفيذ الأداء لأطر النتائج الجديدة. وطلبت من الأمانة إعداد وثائق عن أولويات اللجان الفنية، والتي ينبغي أن تبدأ من أطر النتائج المعتمدة في الخطة المتوسطة الأجل

[1] الوثيقة C 2009/3، الإطار الاستراتيجي، والوثيقة C 2009/15، الخطة المتوسطة الأجل للفترة 2010–2013 وبرنامج العمل والميزانية للفترة 2010–2011.

[2] الوثيقة CR 5/2009 الفقرة 6 من المنطوق.

– برنامج العمل والميزانية، وأن تراعي القضايا الناشئة والدروس المستفادة من التخطيط التشغيلي الأولي والتقييمات الرئيسية، وأي تعديلات ناتجة مقترحة لتحويل بؤر التركيز في إطار الأهداف الاستراتيجية ذات الصلة[3].

1–6 ونظرت لجنة الزراعة في دورتها الثانية والعشرين (يونيو/حزيران 2010) في وثيقة أعدت بالاستعانة بهذا النهج. وأوصت بأن تحدد الوثائق في المستقبل بشكل يتسم بمزيد من الوضوح مجالات التركيز وإلغاء التركيز المقترحة ضمن كل هدف استراتيجي، مع مراعاة القضايا المستجدة، وتقارير أداء التنفيذ على ضوء مؤشرات النتائج التنظيمية، والتقييمات الرئيسية، واعتبارات التكلفة، والعمل الذي يضطلع به في إطار الشراكات. وسُجلت توصية مماثلة من جانب الدورة العشرين للجنة مصايد الأسماك (أكتوبر/تشرين الأول 2010).

1–7 وأوصت لجنة البرنامج في دورتها الرابعة بعد المائة في أكتوبر/تشرين الأول 2010 بأن يتم إعداد برنامج العمل والميزانية للفترة 2012–2013 وعملية ترتيبات الأولويات ذات الصلة انطلاقا من إطار النتائج المعتمد في الخطة المتوسطة الأجل للفترة 2010–2013.

وطلبت لجنة البرنامج من الأمانة:

(أ) تحليل القواسم المشتركة بين التوصيات والتوجيهات الواردة من المؤتمرات الإقليمية واللجان الفنية والأجهزة الرئاسية الأخرى (مثل المجلس) بشأن الأولويات بغية ربط هذه الأخيرة بالأهداف الاستراتيجية والنتائج التنظيمية؛

(ب) صياغة نتائج إقليمية للفترة 2012–2013 بحيث تبرز فيها الأولويات القطرية وشبه الإقليمية والإقليمية ومساهمتها في تحقيق النتائج التنظيمية، مع الحرص على أن تعكس صياغة النتائج الإقليمية الأولويات التي عبرت عنها المؤتمرات الإقليمية؛

(ج) مراعاة نتائج عمليات التقييم والدروس المستفادة من السنة الأولى من تنفيذ برنامج العمل والميزانية للفترة 2010–2011؛

(د) عرض المجالات المقترحة للتركيز عليها أو رفع التركيز عنها في البرامج ضمن الأهداف الاستراتيجية والنتائج التنظيمية وفيما بينها، بما يشمل الموارد مقارنة بالفترة 2010–2011، على أن تدرج في برنامج العمل والميزانية للفترة 2012–2013.

وطلبت لجنة البرنامج إسناد دور قيادي للفرق المعنية بالاستراتيجية على مستوى المنظمة ككل من أجل:

(أ) تنقيح صياغة أطر النتائج في برنامج العمل والميزانية للفترة 2012–2013 مع مراعاة الأولويات التي عبرت عنها اللجان الفنية وكرستها النتائج الإقليمية، بموازاة نتائج عمليات التقييم والدروس المستفادة خلال السنة الأولى من تنفيذ برنامج العمل والميزانية للفترة 2010–2011؛

(ب) تحسين تركيز الأعمال الفنية وأولوياتها استنادا إلى تحليل أعمق لمجموعة الوظائف الرئيسية المناسبة اللازمة لتحقيق النتائج التنظيمية؛

(ج) إنجاز وتحسين صياغة المؤشرات وخطوط الأساس الخاصة بالنتائج التنظيمية.

[3] الوثيقة CL 139/4، الفقرة 10.

2 – نهج لتحديد الأولويات للفترة 2012–2013 بما في ذلك مجالات التركيز وإلغاء التركيز

2–1 اعترفت لجنة مصايد الأسماك في دورتها الأخيرة بالحاجة إلى تحديد الأولويات فيما بين الأنشطة المختلفة التي تهدف إلى تحقيق الهدف الاستراتيجي جيم – *إدارة مصايد الأسماك وموارد تربية الأحياء المائية واستخدامها بشكل مستدام*، وكذلك فيما بين مكونات الأهداف الاستراتيجية الأخرى للمنظمة المتصلة بمصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية.

2–2 وكأساس ونقطة بداية لمناقشات اللجنة، واستجابة للرغبات التي أعربت عنها في دورتها الأخيرة، تهدف هذه الوثيقة إلى عرض مجموعة مقترحات وتوصيات مختصرة ولكن منظمة بشأن الأولويات مع تحليل موجز للسياق الذي ينبغي أن تُبحث فيه. والعامل الرئيسي الذي تستند إليه هذه المقترحات والتوصيات هو تزايد الوعي بأهمية قطاعات مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في المساهمة في التخفيف من المستويات الحالية لانعدام الأمن الغذائي العالمي وتحسين جودة التغذية العالمية. ومن شأن الاعتراف بهذا الدور أن يزيد من التزامات المنظمة وأعضاء لجنة مصايد الأسماك بضمان التنمية المستدامة لهذه القطاعات من أجل تلبية الطلبات المتزايدة على الأسماك ومنتجات الأغذية البحرية.

2–3 وفي هذه المرحلة من دورة البرنامج والميزانية بالمنظمة، تعد هذه العملية محدودة من حيث الزمن والنطاق على حد سواء. فالأولويات المقترحة تتعلق فقط بالأنشطة المراد الاضطلاع بها خلال الفترة المالية 2012–2013، مع أنها تشمل أيضا بعض الأنشطة الطويلة الأجل. وبعض الأنشطة التي قد تعتبر أنها أقل أولوية في هذه الفترة المالية من الممكن أن تصبح لها أولوية أعلى في فترات مالية مقبلة.

2–4 وبالإضافة إلى ذلك، يجب أن يوضع في الاعتبار أن النتائج التنظيمية الموضحة حاليا في إطار الهدف الاستراتيجي جيم وفي أهداف استراتيجية أخرى ذات صلة يزمع تحقيقها على مدى أربع سنوات. وبعد عام واحد من التجربة، اقتصرت التغييرات في الصياغة على إدخال تحسينات على المؤشرات، وخطوط الأساس، والأدوات الأولية، كما يتضح من الملحق باء لهذه الوثيقة. وسيتم استعراض الإطار الاستراتيجي الشامل خلال الفترة 2012–2013 بالمشاركة الكاملة للجنة مصايد الأسماك في العملية، بناء على الخبرة المتجمعة والدروس المستفادة خلال الفترة المالية 2010–2011، وكذلك تطور قطاع مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية والقضايا والتحديات ذات الصلة.

2–5 ولهذا السبب، وبناء على الخبرة العملية المتجمعة حتى الآن[4] والتي تفيد بأن المخصصات الحالية للموارد بين النتائج التنظيمية الست تتسق بشكل عام مع الوظائف الأساسية للمنظمة ومع التوصيات والأولويات السابقة للجنة مصايد الأسماك، من المقترح الإبقاء على التوازن الحالي في التركيز وفي تخصيص الموارد بين النتائج التنظيمية الست في إطار الهدف الاستراتيجي جيم، على الأقل في الفترة المالية 2012–2013. ومن الآن وحتى نهاية هذه الفترة المالية، يقترح أن تكون أي تغييرات في التركيز في إطار النتائج التنظيمية وليس فيما بينها.

[4] تظهر هذه التجربة بصورة جزئية في التقرير الموجز عن الإنجازات الرئيسية لإدارة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية خلال الفترة المالية 2009–2010، والمستنسخ في الملحق جيم.

2–6 وعموما، أثناء عملية تحديد الأولويات للأنشطة والإجراءات المراد الاضطلاع بها خلال الفترة المالية 2012–2013، من المهم أن توضع في الاعتبار ثلاثة عناصر رئيسية: العنصر الأول، طبيعة وحجم الموارد المتاحة لدعم هذه الأنشطة، سواء من الميزانية العادية للمنظمة أو من موارد من خارج الميزانية؛ والعنصر الثاني، ما إذا كان يجب تنفيذ هذه الأنشطة على مستوى المقر الرئيسي أو على المستوى الإقليمي أو الوطني، أو الجمع بينهما؛ والعنصر الثالث، نسبة هذه الأنشطة التي يمكن تنفيذها في شراكة مع كيانات أخرى من خارج المنظمة دون أي مساس بالجودة أو الصلاحية.

2–7 وفيما يتعلق بالعنصر الأول، أي طبيعة ونطاق تمويل الأنشطة، سواء من الميزانية العادية أو من خارج الميزانية، يجب الإشارة إلى أنه بينما تتم الموافقة على الميزانية العادية من جانب الأعضاء في مؤتمر المنظمة، إلا أن الأموال من خارج الميزانية تقدم على أساس طوعي ويمكن أن تختلف بدرجة كبيرة في كل فترة مالية أو فيما بين الفترات المالية. ونتيجة لذلك، فإن الأنشطة التي يجب أن تنفذها المنظمة على المدى الطويل أو حتى على أساس دائم، كجزء من مسؤولياتها الأولية وتنفيذ وظائفها الأساسية [5]، يجب أن تمول بالضرورة إما بصورة كاملة أو في معظمها من الميزانية العادية. ولهذا ينبغي توفير مخصصات مالية كافية من الميزانية العادية لدعم أنشطة هذه الفئة التي تعتبر ذات أولوية عالية. وترد في الجدول 1 أدناه قائمة توضيحية لهذه الأنشطة الخاصة بالهدف الاستراتيجي جيم.

الجدول 1 مجالات المسؤولية الأولية في إطار الهدف الاستراتيجي جيم الممولة كليا أو في معظمها عن طريق الميزانية العادية
تقديم الدعم للجنة مصايد الأسماك، واللجنة الفرعية المختصة بتربية الأحياء المائية، واللجنة الفرعية المختصة بتجارة الأسماك التابعتين للجنة مصايد الأسماك، والأجهزة الدستورية التابعة للمنظمة (المؤتمر، والمجلس، والمؤتمرات الإقليمية) [6]
توفير إحصاءات عالمية عن مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية [7]
التحليل المنتظم والإبلاغ عن: (أ) حالة واتجاهات تطور تربية الأحياء المائية في العالم. (ب) الحالة والاتجاهات في مصايد الأسماك البحرية والداخلية والنظم الأيكولوجية. (ج) الاستهلاك السمكي الواضح والتطورات الإقليمية والعالمية في أسواق وتجارة الأسماك.

[5] تجدر الإشارة إلى أن الوظائف الأساسية للمنظمة (انظر الملحق ألف) هي:

(أ)	رصد وتقييم الاتجاهات والمنظورات البعيدة الأجل والمتوسطة الأجل؛
(ب)	جمع وتقديم المعلومات والمعارف والإحصاءات
(ج)	توثيق الصكوك والمعايير والمواصفات الدولية
(د)	تقديم الخيارات والمشورة على صعيد السياسات والاستراتيجيات.
(هـ)	تقديم الدعم التقني لتشجيع نقل التكنولوجيا وبناء القدرات
(و)	الدعوة والاتصال
(ز)	النهج المشترك بين التخصصات، والابتكار
(ح)	الشراكات والتحالفات

[6] سيتطلب إجراء المتابعة في بعض الحالات أموالا من خارج الميزانية.

[7] يمكن تمديد الأنشطة وتحسين الجودة مع توافر أموال إضافية خارجة عن الميزانية.

مطبوع عن حالة الموارد السمكية وتربية الأحياء المائية في العالم
تقديم بيانات ومعلومات لدعم اتفاق الامتثال [8]
الدعم المعياري والتقني الميداني لتنفيذ مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد
دعم الدستور الغذائي فيما يتعلق بالأسماك ومنتجات الأسماك
التفاعل مع الأمم المتحدة والوكالات ذات الصلة (مثل اتفاقية التنوع البيولوجي، واتفاقية الاتجار الدولي بأنواع الحيوانا والنباتات البرية المعرضة للانقراض، وشعبة شئون المحيطات وقانون البحار، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والجمعية العام للأمم المتحدة، ومنظمة التجارة العالمية) [9]

ويستخدم التمويل من خارج الميزانية أساسا لتوفير المتابعة المطلوبة أو للتمديد المتعلق بهذه الأنشطة. ويعد هذا التمويل أيضا مناسبا للأنشطة القصيرة أو المتوسطة الأجل، في حين أنه يقابل الأنشطة الأساسية للمنظمة بصورة كاملة (مثل عقد مشاورة خبراء أو مشاورة تقنية أو تنفيذ مشاريع متوسطة أو كبيرة الحجم على المستوى الوطني أو الإقليمي). وقد اعتبر أيضا "برنامج الشراكات العالمية بشأن الصيد الرشيد: FishCode"، والذي أنشئ لتشجيع وتحديد وإيجاد فرص للتمويل من خارج الميزانية، أحد مجالات التركيز المؤثرة للمنظمة.

8–2 والعنصر الثاني الذي يجب أيضا وضعه في الاعتبار في هذا التعريف للأولويات هو العلاقة بين مستويات العمل العالمي والإقليمي وشبه الإقليمي. وفي حالة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية، وبالإضافة إلى أدوار المقر الرئيسي على المستوى العالمي [10]، والمكاتب الميدانية، والممثليات، وعلى المستويات الإقليمية وشبه الإقليمية والوطنية، يجب أن يؤخذ في الاعتبار وجود مختلف الأجهزة الإقليمية لمصايد الأسماك التابعة للمنظمة. وفي حين أن أقلية من هذه الأجهزة مستقلة ذاتيا وتتكون من منظمات إقليمية لمصايد الأسماك، وأنشئت بموجب المادة الخامسة عشرة من دستور المنظمة، فإن الغالبية الكبرى التي تتكون من أجهزة إقليمية لمصايد الأسماك وأنشئت بموجب المادة السادسة من دستور المنظمة، تحتاج إلى دعم كامل من جانب المنظمة. وبالنسبة للعلاقة بين هذه المستويات والمؤسسات المختلفة، يجب بحث ومعالجة مسألتين مختلفتين:

1–8–2 أولا، من الضروري أن يحدد الأعضاء في كل إقليم أولوياتهم على مستوى هذا الإقليم. غير أن حجم الأولويات الإقليمية لا يمكن إحالته ببساطة إلى المستوى الأعلى للمنظمة ككل، وإلا فإنه يمكن أن يؤدي إلى تجزئة غير ضرورية وغير مرغوبة. وفضلا عن هذا، وبناء على الخبرة العملية التي تجمعت خلال هذه الأشهر الأخيرة، يبدو واضحا في عدة حالات أن هناك حاجة للتعبير بدرجة أقوى وأكثر شمولا عن أهداف وأولويات قطاع مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية لمعالجتها إلى جانب أولويات الزراعة والغابات في المؤتمرات الإقليمية وفي نتائجها. ويلزم أن يبحث الأعضاء في كل إقليم

[8] المسؤوليات الإضافية مرهونة بتقديم أموال إضافية من خارج الميزانية.

[9] كسابقه.

[10] في حالة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية، يعني المقر الرئيسي أساسا إدارة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية، ولكنه يشير أيضا إلى وحدات المنظمة الأخرى في روما التي تسهم في تحقيق الهدف الاستراتيجي جيم، وخاصة مكتب الشئون القانونية.

قبل الجولة التالية للمؤتمرات الإقليمية أسباب ضآلة التركيز غير المتناسب بشكل واضح على مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في بعض هذه المؤتمرات. ويمكن أن تتمثل أحد المشاكل في عدم وجود منتدى أو جهاز إقليمي لقطاع مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية [11] يمكن أن يكون بمثابة مرحلة تحضيرية لمناقشة أولويات مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية وإحالتها إلى المؤتمرات الإقليمية المعنية لبحثها. وقد أظهرت التجربة العملية الأخيرة أيضا أن وجود الأجهزة الإقليمية لمصايد الأسماك، سواء كانت داخل إطار المنظمة أو خارجه، لم يؤخذ في الاعتبار بالقدر الكافي أثناء هذه العملية، ولا حتى تلك الهيئات من قبيل هيئات مصايد الأسماك الداخلية وتربية الأحياء المائية، التي تغطي الإقليم بكامله [12]. ولهذا يُقترح أن توصي لجنة مصايد الأسماك باستطلاع سبل ووسائل تحسين عملية تحديد وصياغة الأولويات الخاصة بقطاع مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية على المستوى الإقليمي لبحثها بشكل ملائم من جانب المؤتمرات الإقليمية المعنية.

2–8–2 ثانيا، توضح التجربة أن المستويات المختلفة (العالمية، والإقليمية، وشبه الإقليمية، والوطنية) تعالج على نحو أفضل كمجموعة متصلة، مع الاعتراف بالقواسم المشتركة فضلا عن الاختلافات. وحتى في الحالات التي قد تختلف فيها الأولويات ودرجة التركيز من مستوى إلى آخر، فيما يتعلق بأنشطة معينة، من الضروري تأمين أقصى قدر من التنسيق، بما في ذلك تدفق الدعم والمشورة في كلا الاتجاهين. وخلال الفترة المالية 2012–2013، ينبغي بذل جهود عملية لتحقيق أقصى قدر من التعاون، والتواصل، والتبادل في مجالات التخطيط، والتخصيص، وتقاسم المسؤوليات والموارد بين المقر الرئيسي، والمكاتب الميدانية، والأجهزة الإقليمية لمصايد الأسماك التابعة للمنظمة.

2–9 وأخيرا فإن العنصر الأخير الذي ينبغي أن يؤخذ في الاعتبار في هذه العملية الخاصة بتحديد الأولويات يرتبط بالمزايا الواضحة للترتيبات والتعاون مع الشركاء من خارج المنظمة على المستويين المركزي والميداني على حد سواء. وبالإضافة إلى تلافي الازدواجية غير المرغوبة واستخدام المزايا النسبية للشركاء، فإن مثل هذه الترتيبات والتعاون يسمحان بإلغاء التركيز على أنشطة معينة يمكن تنفيذها، بصورة كلية أو جزئية، من جانب الطرف أو الشريك المتعاون بدلا من المنظمة، مع استمرار مشاركة المنظمة ومدخلاتها المتخصصة في العملية [13]. ويمكن أن يكون الأطراف والشركاء المتعاونون من الدول[14]، والمنظمات الحكومية الدولية الأخرى [15]، والمنظمات غير الحكومية، بما في ذلك الجامعات والمؤسسات

[11] توجد مثل هذه المنتديات في حالة الغابات، إلى جانب الهيئات الإقليمية للغابات (هيئة الغابات والحياة البرية في إفريقيا، وهيئة غابات آسيا والمحيط الهادئ، وهيئة الغابات الأوروبية، وهيئة غابات أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وهيئة الغابات والمراعي في الشرق الأدنى، وهيئة غابات أمريكا الشمالية).

[12] مثل هيئة مصايد الأسماك الداخلية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ولجنة المصايد الداخلية وتربية الأحياء المائية في أفريقيا. وعلى العكس من ذلك، فإن ولاية ونطاق الأجهزة الإقليمية لمصايد الأسماك البحرية المختلفة محدودان بشكل عام من حيث التغطية الجغرافية والأنواع، ولا تتناول جميع المسائل المتعلقة بقطاع مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في الأقاليم في إطار جهاز بمفرده.

[13] انظر الوثيقة COFI/2011/7.

[14] مثل قيام دولة بتنظم مؤتمر أو اجتماع لمعالجة مسألة ذات أهمية عالمية وإقليمية، مع مشاركة المنظمة في التنظيم وتقديم دعمها التقني.

[15] مثل منظمة العمل الدولية، والمنظمة البحرية الدولية فيما يتعلق بسلامة الصيادين وعمليات الصيد، ومنظمة التجارة العالمية فيما يتعلق بالإعانات التي تسهم في زيادة القدرة ومنع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم (انظر أدناه).

الأكاديمية، وكذلك كيانات القطاع الخاص. ويوصى بتوجيه المزيد من التركيز خلال الفترة المالية 2012–2013 على تطوير مثل هذه الترتيبات والشراكات التعاونية بالإضافة إلى تعزيز ما هو قائم منها. وهذا كفيل بأن يسمح بإنهاء التركيز الانتقائي من جانب الإدارة فيما يتعلق بالعمل الموضوعي في مجالات محددة، كما هو الحال في الإعانات على سبيل المثال.

3 – الأولويات المقترحة للفترة 2012–2013 بما في ذلك مجالات التركيز وإنهاء التركيز:

3–1 مع وضع العناصر المشار إليها في القسم السابق في الاعتبار ودون المساس بضرورة الاستجابة لظروف وطلبات محددة وغير متوقعة، تقترح المجالات التالية ذات الأولوية التركيز وإنهاء التركيز لكي تنظر فيها اللجنة وتقدم توصيات تتعلق بالإجراءات والأنشطة المقرر الاضطلاع بها خلال الفترة المالية 2012–2013 من أجل تحقيق الهدف الاستراتيجي جيم والمكونات ذات الصلة في الأهداف الاستراتيجية الأخرى.

3–2 وفي البداية، وقبل الإشارة إلى الأنشطة المختلفة في إطار كل نتيجة تنظيمية، من المهم تسليط الضوء على عدد من *المجالات المواضيعية* التي تعد ضرورية لإيجاد عالم يسهم فيه الاستخدام الرشيد والمستدام لمصايد الأسماك وموارد الأحياء المائية بدرجة كبيرة في تحقيق رفاه الإنسان، والأمن الغذائي، والتخفيف من وطأة الفقر. وينبغي بحث الأنشطة المتعلقة بهذه المجالات، في جميع النتائج التنظيمية، على أنها ذات مستوى عال من الأولوية خلال الفترة المالية 2012–2013، دون المساس بتحديد الأولويات الأخرى في إطار كل نتيجة تنظيمية:

(أ) فيما يتعلق بالصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، مسائل أداء دولة العلم، والقدرة المفرطة، والسجل العالمي لسفن الصيد؛

(ب) مصايد الأسماك الصغيرة الحجم وتربية الأحياء المائية فيما يتعلق بالأمن الغذائي والتخفيف من وطأة الفقر؛

(ج) تنفيذ نهج النظام الأيكولوجي في إدارة مصايد الأسماك ونهج النظام الأيكولوجي في تربية الأحياء المائية بما في ذلك المواءمة بين أهداف حفظ التنوع البيولوجي وتنمية القطاعات؛

(د) نهج سلسلة القيمة والأسواق في تنفيذ الممارسات الرشيدة في استخدام مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية والتجارة بالمنتجات السمكية؛

(هـ) تغير المناخ وآثاره المتوقعة على مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية، مع وضع نتائج مؤتمر كانكون في الاعتبار.

3–3 وتتناول النتيجة التنظيمية جيم –1 الأعمال والأنشطة التي تهدف إلى وضع *الإطار المعياري* المطلوب لضمان تنفيذ مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد والصكوك المتعلقة بها، على المستويين العالمي والإقليمي[16]، وعلى المستوى الوطني[17]، بما في ذلك الأنشطة الخاصة بالمساعدة على تنفيذ هذا الإطار، مثل أنشطة بناء القدرات.

[16] مثل الاتفاقات، والخطوط التوجيهية الدولية، وخطط العمل الدولية.

[17] القوانين والتشريعات، والسياسات والاستراتيجيات الوطنية وغيرها.

3-3-1 وخلال الفترة المالية 2012–2013، ينبغي إعطاء الأولوية لما يلي:

- وضع واعتماد صك دولي بشأن أداء دولة العلم كمتابعة للمشاورة التقنية التي ستعقد في عام 2011، والتي ستقدم نتائجها إلى لجنة مصايد الأسماك في يوليو/تموز 2012؛
- عقد مؤتمر عالمي معني بالقدرة المفرطة لأساطيل الصيد، مع شراكات ملائمة، على غرار مؤتمرات عالمية سابقة نظمت بنجاح؛
- وضع واعتماد صك بشأن مصايد الأسماك الصغيرة الحجم نتيجة للعملية التي بدأت بالفعل بناء على طلب لجنة مصايد الأسماك.
- مسألة إنشاء *سجل عالمي لسفن الصيد*، كمتابعة للتوصيات والآراء المقدمة لهذه الدورة التاسعة والعشرين للجنة مصايد الأسماك [18].
- بناء القدرات لتنفيذ الإطار المعياري القائم وكذلك لمواصلة تطوير ونشر أدوات المعرفة مثل الإحصاءات، ونظم المعلومات على مستوى الإدارات والمنظمة، والمطبوعات.

3-3-2 وفي المقابل، سينتهي التركيز في الفترة المالية على العمل بشأن صكوك دولية جديدة.

3-4 وفيما يتعلق بالنتيجة التنظيمية جيم–2، ينبغي الإشارة إلى أنها تتناول الأعمال والأنشطة التي تهدف إلى وضع *الإطار المؤسسي* المطلوب لإدارة واستخدام مصايد الأسماك وموارد الأحياء المائية على نحو مستدام بما يتفق مع الإطار المعياري، وكذلك تعزيز الإطار المؤسسي القائم بالفعل وتعزيز أدائه على المستوى العالمي (مثل لجنة مصايد الأسماك)، وعلى المستوى الإقليمي (مثل الأجهزة الإقليمية لمصايد الأسماك داخل إطار المنظمة وخارجه)، وعلى المستوى الوطني (مثل سلطات مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية، ورابطات الصيادين ومربي الأسماك وغيرها). وخلال الفترة المالية 2012–2013، ينبغي إعطاء الأولوية لتقديم مستوى الدعم المطلوب للجنة مصايد الأسماك ولجنتيها الفرعيتين والأجهزة الأخرى للمنظمة. وفضلا عن هذا، من المهم ضمان أن تكون لجنة مصايد الأسماك مستعدة لبحث ومناقشة ترتيبات جديدة في دورتها الثلاثين في يوليو/تموز 2012 (بما في ذلك اعتماد اللائحة الداخلية المنقحة) والتي تهدف إلى تحسين كفاءة وفعالية عملها. وينبغي تقديم الدعم التقني الكامل للأجهزة الإقليمية لمصايد الأسماك التابعة للمنظمة. وفيما يتعلق بالأجهزة الإقليمية لمصايد الأسماك بشكل عام، بما في ذلك تلك الموجودة خارج إطار المنظمة، ينبغي بحث إعطاء الأولوية للميزة النسبية للمنظمة في توفير شبكة أمانات هيئات مصايد الأسماك الإقليمية. وينبغي مواصلة تقديم الدعم للعملية التي استهلت بالفعل من أجل إنشاء جهاز إقليمي جديد لمصايد الأسماك في البحر الأحمر وخليج عدن. وفي المقابل، ينبغي إنهاء التركيز خلال الفترة المالية على إنشاء المزيد من الأجهزة الإقليمية لمصايد الأسماك.

[18] هذا النشاط أيضا وثيق الصلة تماما بالنتيجة التنظيمية جيم–5. وإذا تقرر الاحتفاظ بمثل هذا السجل ورعايته داخل المنظمة، ينبغي اتخاذ الترتيبات للنص على مساهمة إضافية في الميزانية العادية في المستقبل، وذلك على الرغم من الترتيبات الأخرى التي قد تتخذ لضمان التمويل من خارج الميزانية من أجل إنشاء السجل العالمي والمراحل الأولية لتشغيله.

3–5 وفيما يتعلق بالنتيجة التنظيمية جيم–3، ينبغي الإشارة إلى أنها تتناول الأعمال والأنشطة التي تهدف إلى تأمين *الحوكمة والإدارة الرشيدة لمصايد الأسماك الطبيعية*، سواء كانت داخلية أو في البحار والمحيطات، بغية تحسين حالة الأرصدة السمكية وضمان استخدامها على نحو مستدام، وكذلك تخفيض مستوى الاستغلال المفرط، والأرصدة السمكية المستنفدة وجهود استعادتها، عن طريق تنفيذ نهج النظام الأيكولوجي لإدارة مصايد الأسماك بصورة أساسية. وينبغي أن تهدف الفترة المالية 2012–2013 إلى اتخاذ خطوة حاسمة نحو تنفيذ نهج النظام الأيكولوجي لإدارة مصايد الأسماك، استنادا إلى العمل الذي تم بنجاح في الفترة المالية الحالية وفي فترات مالية سابقة. وينبغي توجيه مزيد من التركيز لتحسين استخدام وإدارة النظم الإيكولوجية لمصايد الأسماك الداخلية والموارد التي تقدم مساهمات أساسية لرفاه الإنسان، وإن كانت لا تلقى التقدير الكافي في أغلب الأحيان، خاصة في البلدان النامية. وينبغي إنهاء التركيز على حوكمة مصايد أسماك معينة مثل مصايد أسماك البحار العميقة، خاصة في مناطق خارج حدود الولاية الوطنية، على الرغم من إعطائها الأولوية من جانب كثير من الأعضاء، بالنسبة للدعم المقدم من البرنامج العادي، والإبقاء عليها بدلا من ذلك كأحد مجالات الأولوية للدعم المقدم من خارج الميزانية والعمل الذي ينفذ بالتعاون مع كيانات ذات صلة وبمشاركتها.

3–6 وفيما يتعلق بالنتيجة التنظيمية جيم–4، ينبغي الإشارة إلى أنها تتناول الأعمال والأنشطة التي تهدف إلى ضمان *الحوكمة والإدارة الرشيدة لتربية الأحياء المائية*، سواء في المياه الداخلية أو في المياه البحرية، بغية مواصلة تطوير تربية الأحياء المائية وزيادة إنتاج الأسماك والمنتجات السمكية، ودعم نمو تربية الأحياء المائية استجابة للزيادة المستمرة في الطلب على الأسماك والمنتجات السمكية، وعن طريق تنفيذ نهج النظام الأيكولوجي لتربية الأحياء المائية. وفي خلال الفترة المالية 2012–2013، ينبغي إعطاء الأولوية لتنفيذ أحكام البنود ذات الصلة في مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد، والتوصيات الواردة في "توافق آراء فوكيت" عام 2010، وتوصيات اللجنة الفرعية المختصة بتربية الأحياء المائية التابعة للجنة مصايد الأسماك، وتوصيات لجنة مصايد الأسماك، بما في ذلك تعزيز نهج النظام الأيكولوجي لتربية الأحياء المائية، وممارسات الإدارة الجيدة المستدامة. وينبغي إيلاء الاهتمام والتركيز الخاص لتشجيع تطوير تربية الأحياء المائية في أقاليم مثل أفريقيا، وأمريكا اللاتينية، حيث لا يزال إنتاج تربية الأحياء المائية منخفضا بالمقارنة مع المتوسط العالمي. وعلى سبيل المثال، ينبغي اتخاذ خطوات حاسمة خلال الفترة المالية 2012–2013 لتنفيذ البرنامج الخاص لتنمية الأحياء المائية في أفريقيا. وفي المقابل، ينبغي إنهاء التركيز في عمل المنظمة المتعلق بالتوسع في تربية الأحياء المائية في تلك الأقاليم التي تم فيها تطوير هذا القطاع (مثل آسيا وأوروبا) وحيث تقوم كيانات فاعلة أخرى (مثل القطاع الخاص والحكومات) بدور قيادي في توسيع القطاع. وفي آسيا، ينبغي أن تركز المنظمة بدلا من ذلك على مساعدة الأعضاء في تحسين الإدارة وزيادة الإنتاجية، وتحسين الأمن الحيوي، والتنوع البيولوجي الرشيد، وإدارة الأعلاف بكفاءة. وأخيرا، لكي تقوم المنظمة بدور استباقي وتظل في صدارة تطوير تربية الأحياء المائية، ينبغي توجيه قدر من التركيز إلى فهم ومواجهة التحديات التقنية، والأيكولوجية، والسياسية، والقانونية الناتجة عن الاتجاه لنقل أنشطة تربية الأحياء المائية نحو البحر. بما في ذلك إلى مناطق خارج حدود الولاية الوطنية في المستقبل على نحو متزايد.

3–7 وفيما يتعلق بالنتيجة التنظيمية جيم–5، ينبغي الإشارة إلى أنها تتناول الأعمال والأنشطة التي تهدف إلى ضمان سلامة *عمليات الصيد*، وأن تكون أكثر كفاءة من الناحية التقنية والاجتماعية والاقتصادية وملائمة للبيئة، وأن تكون أكثر

التزاما عن طريق استخدام السفن، وأدوات الصيد، والمعدات، والتقنيات، والممارسات الملائمة. وينبغي إيلاء تركيز واضح خلال الفترة المالية 2012–2013 لتشجيع تنفيذ الخطوط التوجيهية التي اعتمدت مؤخرا بشأن إدارة الصيد العرضي وتخفيض المصيد المرتجع من خلال أعمال وأنشطة ذات صلة، بما في ذلك بناء القدرات على المستويين الوطني والإقليمي. وينبغي الاستمرار في متابعة الإدارة الجيدة لمواقع إنزال الأسماك ومبادرة موانئ الصيد النظيفة. ويوصى بتغيير الدور القيادي للمنظمة في المسائل المتعلقة بسلامة سفن الصيد في البحار، وتشجيع منظمة العمل الدولية والمنظمة البحرية الدولية على القيام بأدوار قيادية في هذا المجال، على أن تقدم المنظمة الدعم التقني وترصد التقدم.

3–8 وفيما يتعلق بالنتيجة التنظيمية جيم–6، ينبغي الإشارة إلى أنها تتناول الأعمال والأنشطة التي تهدف إلى ضمان أن يسمح *الاستخدام والتجارة بعد الحصاد* بالاستخدام الأمثل للأسماك والمنتجات السمكية كغذاء وكمصدر للدخل والعمالة عن طريق جملة أمور من بينها تخفيض التالف، وزيادة القيمة التغذوية، وتحسين القيمة المضافة، وضمان سلامة المنتجات، وتيسير الوصول إلى الأسواق. وخلال الفترة المالية 2012–2013، ينبغي إعطاء الأولوية للأنشطة التي تهدف إلى تحسين تداول الأسماك وإضافة قيمة إليها، وتخفيض خسائر ما بعد الحصاد، وتحسين التوزيع والتسويق على المستوى المحلي، خاصة في البلدان النامية، وزيادة قدرة هذه البلدان على الوفاء بالشروط الدولية لإصدار التراخيص، وحماية المستهلك، وكذلك تزويدها بالمعلومات والبيانات الضرورية من أجل تيسير وصولها إلى الأسواق والتجارة الدولية. وينبغي إنهاء التركيز على العمل بشأن الجوانب الموضوعية للإعانات كما ذكر بالفعل.

3–9 وأخيرا، يجب الإشارة إلى أن إدارة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية، مع أنها مسؤولة عن الهدف الاستراتيجي جيم: إدارة مصايد الأسماك وموارد تربية الأحياء المائية واستخدامها بشكل مستدام، تسهم في عدة أهداف استراتيجية بخلاف الهدف الاستراتيجي جيم، بما في ذلك الهدف الاستراتيجي باء، والهدف الاستراتيجي دال، والهدف الاستراتيجي واو، والهدف الاستراتيجي حاء، والهدف الاستراتيجي طاء، وكذلك في هدفين وظيفيين آخرين وهما خاء وذال (انظر الملحق ألف). وكثير من هذه المساهمات له أهمية كبيرة بالنسبة لقطاعي مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية (مثل استهلاك الأسماك كغذاء عام على النحو المبين في موازين الأغذية العامة لجميع البلدان). وفي هذا الصدد، هناك مجال هام للتركيز خلال الفترة المالية 2012–2013 وهو الاستعداد *لحالات الطوارئ* والاستجابة لها، بما في ذلك الكوارث الطبيعية وآثار تغير المناخ على قطاع مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية. وينبغي إعطاء الأولوية لمواصلة تقديم الدعم بالتنسيق مع وحدات المنظمة الأخرى ذات الصلة وفي إطار الأهداف الاستراتيجية الأخرى المناسبة، خاصة الهدف الاستراتيجي طاء (زيادة القدرة على التأهب لحالات الطوارئ والتهديدات الغذائية والزراعية والاستجابة لها على نحو فعال). وخلال الفترة المالية 2012–2013، ينبغي أن يتحول التركيز إلى دعم الشركاء والبلدان لتحسين الأمن الغذائي، وتخفيض مدى التأثر، وتعزيز التأهب للكوارث من جانب مجتمعات الصيد ومربي الأسماك. ويوصى بالتركيز الآن على تعزيز الشراكات العالمية والإقليمية والوطنية لإدارة مخاطر الكوارث والتخطيط الانتقالي، إلى جانب تعزيز قدرة القطاع على

الاستجابة لحالات الطوارئ، بما في ذلك عن طريق وضع توجيهات ومعايير لأفضل الممارسات. ويعد تنفيذ هذه الأنشطة من الناحية الأساسية رهنا بتوافر التمويل من خارج الميزانية [19].

4 – اعتبارات من أجل الخطة المتوسطة الأجل للفترة 2014–2017

4–1 تعد الاتجاهات في مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية خلال الأعوام والعقود الأخيرة واضحة تماما. فقد وصلت مصايد الأسماك الطبيعية إلى مستوى الاستقرار وليس من المتحمل أن تحسن من مساهمتها في الإمدادات العالمية المتزايدة من الأسماك في المستقبل القريب ما لم تبذل جهود ضخمة لاستعادة التجمعات السمكية إلى مستويات أكثر إنتاجية. وقياسا على عدد الأرصدة السمكية التي استغلت بصورة مفرطة واستنفدت والجاري استعادتها، فإن هذه الفترة يمكن أن تستمر لمدة عقد أو حتى عقدين قبل أن تظهر تحسينات كبيرة. غير أن تربية الأحياء المائية ساهمت بكميات متزايدة في الإمدادات السمكية العالمية طوال العقود الأربعة الماضية. وزادت التجارة في الأسماك إلى مستوى جعلها في الوقت الحاضر التجارة الأكثر تداولا للسلع الغذائية في العالم. وهذا يبين مدى الطلب على الأسماك وكذلك القيمة التي يمكن أن تصل إليها الأسماك كسلعة.

4–2 ولهذا يجدر بالبلدان الأعضاء أن تبحث ما إذا كان ينبغي عدم زيادة التركيز على الزراعة المستدامة في الخطة المتوسطة الأجل القادمة للفترة 2014–2017. فقد ظلت تربية الأحياء المائية لفترة من الوقت القطاع الغذائي الأسرع نموا ولذلك فإنه يستحق بحث توجيه المزيد من الجهود إليه لتحقيق زيادات أكثر استدامة. وبالنظر إلى مستويات الإنتاج المتباينة في أقاليم العالم، يبدو من الممكن الافتراض بأن زيادة إنتاج الأسماك وتربية الأحياء المائية يمكن أن يستمر خلال العقود القادمة مع توافر التشجيع والدعم بشكل صحيح.

4–3 وحتى إذا تحول التركيز، فإنه لا ينبغي إهمال مصايد الأسماك الطبيعية نظرا لأنه يمكن، من خلال الإدارة الصحيحة، إعادة الأرصدة السمكية إلى مستويات إنتاجية أكبر. ولهذا يمكن أن يستمر التركيز في قطاع مصايد الأسماك الطبيعية بصورة مفيدة على الأعمال المتعلقة باستعادة الأرصدة التي استغلت بصورة مفرطة والتي استنفدت إلى مستوى الإنتاج الأكثر استدامة. غير أن تحقيق ذلك سيتوقف على استمرار النجاح في تحسين إدارة مصايد الأسماك وحوكمتها بشكل عام. وهذه ستكون سياسة تطلعية إلى أن تتمكن مصايد الأسماك مرة أخرى من المساهمة بصورة كاملة في زيادة الإمدادات الغذائية العالمية، ويصبح وجودها ملموسا من أجل بلوغ الأهداف المتوقعة لعام 2050.

4–4 وفي عالم يعاني فيه مليار شخص من الجوع على الرغم من إنتاج أغذية كافية، يجب أن يصبح تحسين التجارة أيضا من بين الأولويات، كما أن زيادة قيمة الإنتاج تعد ضرورية للنجاح في الحصول على الأغذية من موردين آخرين.

[19] كانت الممارسة المتبعة هي تدبير الأموال المطلوبة في إطار النتيجة التنظيمية جيم–5، لغرض التيسير الإداري، على الرغم من ارتباطها بالنتائج التنظيمية الأخرى في إطار الهدف الاستراتيجي جيم والأنشطة ذات الصلة.

ولهذا سيكون من المفيد بالنسبة للأعضاء بحث مجالي التجارة وإضافة القيمة، إلى جانب المجالات المذكورة أعلاه، بوصفها مجالات للتركيز.

5 – إلتماس التوجيه من لجنة مصايد الأسماك

5–1 اللجنة مدعوة إلى مناقشة برنامج العمل للفترة المالية 2012–2013 وتقديم التوجيهات والتوصيات الملائمة، وخاصة بحث وإقرار الأولويات المقترحة للأعمال والأنشطة، بما في ذلك بيان مجالات التركيز وإنهاء التركيز. وهي مدعوة أيضا لبحث ما ترغب فيه من ترتيبات جديدة للتوصية بها في عملها الخاص استعدادا لإجراء مناقشة أكثر تعمقا عن هذا الموضوع أثناء دورتها القادمة في يوليو/تموز 2012.

الملحق ألف

النهج الجديد المستند إلى النتائج في منظمة الأغذية والزراعة [20]

أرست خطة العمل الفورية لتجديد المنظمة، والتي وافقت عليها الدورة الخامسة والثلاثون (الاستثنائية) لمؤتمر المنظمة في نوفمبر/تشرين الثاني 2008، الأسس من أجل زيادة النهج المستند إلى النتائج في تخطيط البرامج وتنفيذها وإعداد تقارير بشأنها للمنظمة. وهذا يقترن بعملية حكومية دولية مجددة وأكثر شمولا لاستعراض الأولويات ومقترحات البرنامج والميزانية.

وتطبق الخطة المتوسطة الأجل التي تستغرق أربع سنوات مبادئ وعناصر رئيسية من النهج المستند إلى النتائج. وتشمل العناصر الرئيسية، كما وردت في الإطار الاستراتيجي، ما يلي:

- ***أهداف عالمية*** تمثل الآثار الإنمائية الأساسية، في مجالات تخصص المنظمة، والتي تسعى البلدان إلى تحقيقها؛
- ***أهداف استراتيجية*** تساهم في تحقيق الأهداف العالمية؛
- ***أهداف وظيفية*** توفر مناخا مشجعا لعمل المنظمة؛
- ***نتائج تنظيمية*** تحدد نتائج عمل المنظمة بالنسبة لكل هدف من الأهداف الاستراتيجية والوظيفية؛
- ***وظائف أساسية*** باعتبارها وسائل عمل رئيسية تستخدمها المنظمة لتحقيق النتائج.

وتعكس الأهداف الاستراتيجية الإحدى عشر التي تم الاتفاق عليها في الإطار الاستراتيجي تقديرا للتحديات والفرص في مجالات الأغذية، والزراعة، والتنمية الريفية. وهي تعبر عن الأثر في البلدان، والأقاليم، وعلى المستوى العالمي، والمتوقع أن يحققه الأعضاء خلال إطار زمني طويل الأجل (عشر سنوات)، بناء على تدخلات المنظمة التي تفضي إلى قيمة مضافة. وضمانا لأن تكون جميع جوانب عمل المنظمة قد تمت داخل إطار مستند إلى النتائج، فإن الأهداف الوظيفية التكميلية تساعد المنظمة على كفالة تأثير فعال لأنشطتها الفنية، مع إيلاء الاهتمام الواجب للكفاءة، والمساهمة أيضا بالتالي في تحقيق الأهداف الاستراتيجية (انظر الشكل 1).

وفي إطار الأهداف الرئيسية، تمثل النتائج التنظيمية الأكثر تحديدا النتائج المتوقع تحقيقها خلال أربع سنوات من خلال قبول البلدان والشركاء لمنتجات المنظمة وخدماتها، واستخدام هذه المنتجات والخدمات. وينطبق تحديد النتائج التنظيمية أيضا على الأهداف الوظيفية.

[20] الوثيقة C 2009/15 – الخطة المتوسطة الأجل للفترة 2010–2013 وبرنامج العمل والميزانية للفترة 2010–2011، الصفحات 10–12.

وتستفيد الوظائف الرئيسية الثماني من المزايا النسبية للمنظمة، ومن المقرر أن تطبق على جميع المستويات العالمية والإقليمية والوطنية. وستخضع لاستراتيجيات مفصلة من أجل كفالة نهج مترابطة، والتعاون فيما بين وحدات المنظمة، والتعلم المتبادل، والسعي لتحقيق التفوق.

وتمثل النتائج التنظيمية، بقياسها بالمؤشرات، العمود الفقري للخطة المتوسطة الأجل للسنوات الأربع، وبرنامج العمل والميزانية لفترة السنتين، وتعكس بذلك الأولويات الموضوعية للأعضاء (انظر القسم جيم من الخطة المتوسطة الأجل والقسم الرابع من برنامج العمل والميزانية).

ومن بين الأدوات الأخرى التي توفر معلومات من أجل التنمية وتسهم في تحقيق النتائج التنظيمية والأهداف الاستراتيجية:

- أطر الأولويات القطرية المتوسطة الأجل التي توضع بالتعاون مع الحكومات المعنية من أجل تركيز جهود المنظمة على الاحتياجات الوطنية المحددة بصورة جيدة؛
- والتحديد المنظم والتشاوري لمجالات العمل ذات الأولوية على المستوى شبه الإقليمي والإقليمي، بما في ذلك عن طريق المؤتمرات الإقليمية والهيئات الإقليمية المتخصصة؛
- وعلى المستوى العالمي، عدد محدود من مجالات التركيز المؤثرة للمساعدة في تعبئة المساهمات الطوعية لمجموعات النتائج التنظيمية التي أسندت إليها الأولوية، بما يتيح أداة للتواصل والدعوة، ومع التركيز على بناء القدرات والأطر الخاصة بالسياسات (انظر *القسم هاء*)

وسيجري خلال مرحلة التنفيذ رصد التقدم المحرز صوب تحقيق النتائج التنظيمية وفقا لقياسها على أساس المؤشرات الخاصة بها. وسيسمح هذا الرصد المستند إلى النتائج بتحديد القضايا التي يمكن أن تحول دون تحقيق المنظمة للنتائج التنظيمية، كما أنه يتيح الفرصة لإجراء التعديلات والتغييرات في هذه الأثناء. وسيتغير الإبلاغ عن التنفيذ لفترة السنتين تغيرا كبيرا في إطار النظام الجديد المستند إلى النتائج، من حيث المضمون والعرض على حد سواء. وستركز التقارير في المستقبل على تحقيق النتائج كما تقاس على ضوء الغايات المحددة في الخطة المتوسطة الأجل وبرنامج العمل والميزانية، وليس على ضوء الأنشطة والمخرجات.

الشكل 1: أهم مكونات إطار النتائج في المنظمة

رؤية المنظمة

عالم متحرر من الجوع وسوء التغذية، تساهم فيه الأغذية والزراعة في تحسين مستويات معيشة الجميع، وخصوصاً الفئات الأشد فقراً، بطريقة اقتصادية واجتماعية وبيئية مستدامة.

الأهداف العالمية الثلاثة للأعضاء:

- خفض العدد المطلق للأشخاص الذين يعانون من الجوع تدريجياً لضمان قيام عالم يتمتع فيه البشر كافة في جميع الأوقات بأغذية كافية وسليمة ومغذية تلبي حاجاتهم التغذوية وتناسب أذواقهم الغذائية كي يعيشوا حياة موفورة النشاط والصحة؛
- استئصال الفقر ودفع التقدم الاقتصادي والاجتماعي للجميع
- زيادة إنتاج الأغذية، وتحسين التنمية الريفية وسبل المعيشة المستدامة؛
- تحقيق الإدارة والاستغلال المستدامين للموارد الطبيعية، بما في ذلك الأراضي، والمياه، والهواء، والمناخ، والموارد الوراثية، بما فيه صالح الأجيال الحاضرة والمقبلة.

الأهداف الاستراتيجية

ألف – التكثيف المستدام للإنتاج المحصولي.

باء – زيادة الإنتاج الحيواني المستدام.

جيم – إدارة مصايد الأسماك وموارد تربية الأحياء المائية واستخدامها بشكل مستدام

دال – تحسين جودة الأغذية وسلامتها في جميع مراحل السلسلة الغذائية

هاء – الإدارة المستدامة للغابات والأشجار

واو – الإدارة المستدامة للأراضي والمياه والموارد الوراثية وتحسين الاستجابة للتحديات البيئية العالمية التي تمس الأغذية والزراعة

زاي – البيئة المواتية للأسواق من أجل تحسين سبل المعيشة والتنمية الريفية

حاء – تحسين الأمن الغذائي والتغذية

طاء – زيادة القدرة على التأهُّب للتهديدات وحالات الطوارئ الغذائية والزراعية والتصدي لها على نحو فعال

ياء– المساواة بين الجنسين في الحصول على الموارد والسلع والخدمات وصنع القرار في المناطق الريفية

كاف – زيادة حجم وفعالية الاستثمارات العامة والخاصة في الزراعة والتنمية الريفية

الأهداف الوظيفية

لام– التعاون الفعال مع الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة.

ميم– الإدارة الكفئة والفعالة

الوظائف الأساسية

(أ) رصد وتقييم الاتجاهات والمنظورات البعيدة الأجل والمتوسطة الأجل

(ب) جمع وتقديم المعلومات والمعارف والإحصاءات

(ج) توثيق الصكوك والمعايير والمواصفات الدولية.

(د) تقديم الخيارات والمشورة على صعيد السياسات والاستراتيجيات.

(هـ) تقديم الدعم التقني لتشجيع نقل التكنولوجيا وبناء القدرات

(و) الدعوة والاتصال

(ز) النهج المشترك بين التخصصات، والابتكار

(ح) الشراكات والتحالفات

الملحق باء

الهدف الاستراتيجي جيم

إدارة مصايد الأسماك وموارد تربية الأحياء المائية واستخدامها بشكل مستدام

موارد الفترة 2010–2011 (بآلاف الدولارات الأمريكية بسعر الصرف في 2008–2009)

النتيجة التنظيمية	الاعتمادات الصافية	الموارد الطوعية الأساسية	الدعم للبرنامج الميداني / المساعدة للدول الأعضاء	حالات الطوارئ	المجموع من خارج الميزانية	المجموع
جيم –1	18 194	6 748	5 081	0	11 828	30 022
جيم –2	7 333	6 648	4 423	0	11 071	18 404
جيم –3	7 312	8 273	15 378	0	23 651	30 963
جيم –4	9 400	5 917	5 164	(0)	11 080	20 480
جيم –5	5 196	3 167	2 373	16 000	21 540	26 736
جيم –6	6 432	4 467	4 049	0	8 515	14 948
المجموع	**53 867**	**35 219**	**36 467**	**16 000**	**87 685**	**141 553**

القضايا والتحديات

يؤدي قطاع مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية دوراً مهماً في التغذية البشرية، ومكافحة الجوع والفقر، والتنمية الاقتصادية بشكل أعمْ. وسوف يظل الطلب على الأسماك والمنتجات السمكية في ازدياد. وتدعو مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد إلى الإدارة الفعالة لمصايد الأسماك وموارد تربية الأحياء المائية والحفاظ عليها، وإلى كفالة الحفاظ على التنوع البيولوجي المائي وصحة وإنتاجية النظم الإيكولوجية التي تدعم الموارد السمكية وإنتاج الأسماك.

وحالة مصايد الأسماك الطبيعية في العالم بعيدة عن أن تكون مثالية على نحو ما يشير مطبوع *"حالة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في العالم"* الذي صدر في مارس/آذار 2009. وعلاوة على ذلك، تمثل مشاكل قدرة الأساطيل المفرطة والصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم تحدياً للمجتمع الدولي في سعيه إلى إيجاد حلول دائمة لهذه المشاكل. والموارد الداخلية والنُظم الإيكولوجية عُرضة بوجه خاص للآثار السلبية الناجمة عن طائفة متنوعة من الأنشطة البشرية.

والنمو الذي من المحتمل أن يتحقق في المصيد العالمي من الأرصدة السمكية البرية هو نمو محدود ومن المتوقع أن تسد تربية الأحياء المائية الثغرة في الطلب المتزايد على الأسماك والمنتجات السمكية. وتوفّر تربية الأحياء المائية حالياً حوالي نصف الأسماك التي تُستخدم للاستهلاك البشري. وتواجه التنمية المستدامة للقطاع تحديين، هما: الحاجة الماسة إلى تكنولوجيات وسُبل ملائمة لزيادة إنتاج تربية الأحياء المائية في كثير من البلدان النامية؛ والحاجة العامة إلى تحسين كفاءة استخدام الموارد وإدارة وحماية البيئة.

وتتمثل إحدى القضايا الهامة في الانقسام، في ما يتعلق بكل من مصايد الأسماك الطبيعية وتربية الأحياء المائية، ما بين قطاع صناعي كبير وقطاع فرعي صغير. ويستخدم في القطاع الأخير أكثر من 90 في المائة من جميع العاملين في مجتمعات صيد الأسماك وتربية الأحياء المائية، والمجتمعات التي تمثل فيها الصيد الحرفي أو تربية الأحياء المائية على نطاق صغير مساهمة

كبيرة في الأمن الغذائي وسبل المعيشة. ويلزم وضع سياسات متكاملة ووجود أدوات محسّنة على صعيد الإدارة لتلبية الاحتياجات المحددة لهذين القطاعين الفرعيين.

وستظل هناك حاجة كبيرة إلى النهوض بالحوكمة والممارسات والإجراءات التنظيمية الرشيدة في ما يتعلق بمصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية على كل من المستوى العالمي والإقليمي والقطري. ولا سيما ما يستند منها إلى مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد والصكوك ذات الصلة. ويجب تعزيز المؤسسات ذات الصلة لتحقيق الحوكمة الرشيدة لمصايد الأسماك.

ويلزم اتباع نهج متعدد الجوانب لتمكين أعضاء المنظمة والأجهزة الإقليمية لمصايد الأسماك من اتخاذ الإجراء اللازم لتيسير تعزيز المسؤولية والوفاء بالالتزامات الدولية، وخاصة عند تنفيذ الصكوك الدولية التي تسعى إلى تحسين حوكمة مصايد الأسماك. وهم سيحتاجون، علاوة على ذلك، إلى موظفين مدرّبين وموارد مالية كافية. ويُعتبر تقديم المساعدة وبناء القدرات في هذه المجالات أساسيين.

وتوجد تحديات رئيسية تواجه تحسين المعلومات والبيانات عن حالة واتجاهات مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية لكي تُستخدم كأساس سليم لوضع السياسات، والإدارة، والتخطيط القطاعي. وعلى وجه الخصوص، كثيراً ما يكون الصيد الحرفي وتكون تربية الأحياء المائية على نطاق صغير ممثلين أقل مما يجب أو يكونان حتى في بعض الأحيان موضع تجاهل تام في الإحصاءات الرسمية. وتمثّل مصايد الأسماك الداخلية ككل مشكلة خطيرة أيضاً في هذا الصدد. وقد اعتمدت لجنة مصايد الأسماك استراتيجيتين متكاملتين لمصايد الأسماك الطبيعية ولتربية الأحياء المائية من أجل مواجهة هذه التحديات. ويلزم الآن التنفيذ النشط للاستراتيجيتين على كل من المستوى العالمي والإقليمي والقطري. وهذا سيتطلب تركيزاً رئيسياً على بناء القدرات وإقامة الشراكات مع التركيز على تكامل المعلومات والبيانات باستخدام معايير مشتركة.

وتنشأ تحديات أخرى، هي: أثر تغيُّر المناخ، بما يشمل تزايد وتيرة الكوارث الطبيعية؛ وارتفاع أسعار الأسماك، والاعتماد على الوقود واستهلاكه، وتكاليف مدخلات الإنتاج؛ وظهور الأمراض الحيوانية في تربية الأحياء المائية؛ وتزايد تأثير قطاع البيع بالتجزئة واستدام أدوات السوق وإصدار الشهادات لتعزيز الاستدامة والتجارة الرشيدة، والتدهور العام في النظم الإيكولوجية المائية، سواء في البيئة البحرية أو في المياه الداخلية؛ والحاجة إلى زيادة الاهتمام بالتهديدات والشواغل البيئية والحاجة إلى استجابات وافية لحالات الطوارئ.

الافتراضات والمخاطر

- افتراض أن تولي الدول جميعها أولوية لتنفيذ مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد.
- افتراض استعداد البلدان لتحسين الحوكمة والإدارة في قطاعي مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية وقدرتها على القيام بذلك من خلال تعزيز الأطر التنظيمية والمؤسسية على كل من المستوى القطري والإقليمي والعالمي.
- افتراض توافر قدرة كافية في الإدارات الوطنية لمصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية وهيئات المصايد الإقليمية للإدارة الفعالة، بما في ذلك التمثيل المناسب لمصالح قطاع المصايد وتربية الأحياء المائية في عملات التخطيط الوطنية والإقليمية.
- افتراض أن تُدرّ تجارة الأسماك والمنتجات السمكية منافع (دخل وعمالة) من مرحلة الصيد/الإنتاج حتى المستهلك النهائي.
- افتراض توافر قدرة كافية على جمع المعلومات والبيانات والتحقق منها وتحليلها ونشرها وتبادلها، باستخدام المعايير الدولية، لتيسير عملية صنع القرار من جانب البلدان فردياً أو جماعياً من خلال الآليات الإقليمية والعالمية.
- خطر استمرار بل وحتى تفاقم الإفراط في صيد الأسماك، والطاقة المفرطة، والصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، وذلك في حالة عدم مواصلة التدابير التنظيمية والمؤسسية اللازمة، أو عدم اعتمادها وتنفيذها.
- خطر الصعوبات الواسعة الانتشار المتعلقة باجتذاب واستبقاء موظفين مؤهلين في إدارات مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية، لا سيما في البلدان النامية.
-

- خطر تعرقل نمو قطاع تربية الأحياء المائية، وذلك مثلاً بسبب: الأثر البيئي لتنمية تربية الأحياء المائية؛ والصراعات بين مستخدمي الموارد؛ وانتشار الأمراض؛ وزيادة الاعتماد على الأسماك البرية في إنتاج الزريعة السمكية والأعلاف.
- خطر أن يفضي عدم توافر قدرة كافية وعدم التقيُّد بالمعايير إلى عدم كفاية المعلومات وإلى تعريض عملية صنع القرار الفعالة للخطر.

تطبيق الوظائف الأساسية على الهدف الاستراتيجي جيم

النتيجة التنظيمية	ألف – رصد وتقييم المنظورات والاتجاهات	باء – المعلومات، والمعارف، والإحصاءات	جيم – الصكوك الدولية	دال – المشورة على صعيد السياسات	هاء – الدعم الفني، وبناء القدرات	واو – الدعوة والاتصال	زاي – النهج المشترك بين التخصصات	حاء– الشراكات والتحالفات
جيم–1	X	X	X	X	X	X	X	X
جيم–2			X	X	X			
جيم–3	X	X	X	X	X	X	X	X
جيم–4	X	X	X	X	X	X	X	X
جيم–5		X	X	X	X	X	X	X
جيم–6		X	X	X	X	X		X

النتيجة التنظيمية جيم 1 – حسَّنت البلدان الأعضاء وحسَّن أصحاب الشأن الآخرون صياغة السياسات والمعايير التي تيسِّر تنفيذ مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد والصكوك الدولية الأخرى، بالإضافة إلى الاستجابة للقضايا المستجدة

الوحدة المسؤولة: إدارة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية

المؤشر	خط الأساس	الغاية (4 سنوات)	*الغاية (سنتان)*
جيم 1 – 1 عدد البلدان والأجهزة الإقليمية لمصايد الأسماك التي استحدثت مكونا واحدا على الأقل لإطار سياساتي وتنظيمي ملائم لتنفيذ مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد والصكوك ذات الصلة، بما يشمل صياغة واعتماد أو تنفيذ سياسات وخطط عمل وقوانين وأنظمة واتفاقات ثنائية وإقليمية مع العناية تحديداً بمصايد الأسماك الصغيرة، والطاقة المفرطة، والصيد غير القانوني دون تنظيم ودون إبلاغ.	يحدد فيما بعد	10 بلدان 6 أجهزة إقليمية لمصايد الأسماك	*5 بلدان* *3 أجهزة إقليمية لمصايد الأسماك*
جيم 1–2 عدد الصكوك الدولية لمصايد الأسماك (بما في ذلك الخطوط التوجيهية الدولية والصكوك الملزمة قانونا) التي اعتمدت تحت رعاية المنظمة.	يحدد فيما بعد	3 صكوك	*3*
جيم 1–3 عدد البلدان والأجهزة الإقليمية لمصايد الأسماك التي لديها نُظم جمع الإحصاءات والإبلاغ عنها والتي تكفل الإبلاغ السنوي على مستوى الأنواع	يحدد فيما بعد	10 بلدان 6 أجهزة إقليمية لمصايد الأسماك	*5 بلدان* *3 أجهزة إقليمية لمصايد الأسماك*

الأدوات الرئيسية لتحقيق النتيجة التنظيمية

1- رفع تقارير منتظمة عن حالة تنفيذ مدونة السلوك بشأن الرشيد والصكوك ذات الصلة
2- إسداء المشورة بشأن إقامة وإدماج أطر للسياسات وأطر قانونية، مع الموازنة بين الأهداف الإنمائية والاحتياجات من حيث صون الموارد ومع إيلاء عناية خاصة لمصايد الأسماك الصغيرة ولتربية الأحياء المائية على نطاق صغير
3- إتاحة منصات، من قبيل لجنة مصايد الأسماك، للنقاش الدولي، وتعزيز مساهمة تلك المنصات ومشاركتها في منتديات دولية أخرى [من قبيل الجمعية العامة للأمم المتحدة، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ومنظمة التجارة العالمية، ومجلس التعاون الاقتصادي لبلدان آسيا والمحيط الهادئ، واتفاقية التجارة الدولية في الأنواع المهددة بالانقراض من مجموعات الحيوان والنبات البرية، وهيئة التنوع البيولوجي، واتفاقية الأنواع المهاجرة، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والمنظمة البحرية الدولية، ومنظمة العمل الدولية]
4- إعداد صكوك جديدة، من قبيل الاتفاقات أو خطط العمل أو الخطوط التوجيهية الفنية
5- الدعاية والاتصال، لا سيما بشأن المنافع الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ومساهمة القطاع المعززة في أهداف الأمم المتحدة الإنمائية للألفية المتعلقة بتنفيذ مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد والصكوك الدولية ذات الصلة
6- بناء القدرات في مجال الإحصاءات وإعداد الأطر القانونية وأطر السياسات، والتفاوض الدولي، والجوانب الاقتصادية والاجتماعية لمصايد الأسماك
7- إنتاج معلومات وإحصاءات حسنة التوقيت وموثوق بها واستخدامها وإعداد واستخدام دراسات وتحليلات أخرى لاستخدامها كأساس لوضع السياسات
8- تعزيز التعاون مع الشركاء الحكوميين الدوليين والحكوميين وغير الحكوميين من ذوي الصلة، ومن بينهم منظمات الصيادين، ومستزرعي الأسماك، وصناعة صيد الأسماك/تربية الأحياء المائية

النتيجة التنظيمية جيم 2 – جرى تحسين حوكمة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية من خلال إنشاء مؤسسات قطرية وإقليمية أو تدعيم القائم منها، بما يشمل الأجهزة الإقليمية لمصايد الأسماك

الوحدة المسؤولة: شعبة سياسات واقتصاديات مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية

المؤشر	خط الأساس	الغاية (4 سنوات)	*الغاية (سنتان)*
جيم 2- 1 عدد البلدان التي عمدت إلى تعزيز مؤسساتها وترتيباتها المؤسسية أو أنشأت ترتيبات جديدة عند الحاجة أسفرت عن تأثير هام على حوكمة القطاع.	يحدد فيما بعد	10 بلدان	*5 بلدان*
جيم 2-2 عدد الأجهزة الإقليمية لمصايد الأسماك التي أجرت تقييمات لأدائها واتخذت خطوات لتحسينه	يحدد فيما بعد	6 أجهزة إقليمية لمصايد الأسماك	*3 أجهزة إقليمية لمصايد الأسماك*
جيم 2-3 عدد الأجهزة الإقليمية لمصايد الأسماك/شبكات تربية الأحياء المائية الجديدة التي أنشئت استجابة لثغرات حددت وجود ثغرات في حوكمة الموارد المشتركة	يحدد فيما بعد	إنشاء جهازين إقليميين لمصايد الأسماك/شبكتي أحياء مائية	*مشروع قوانين إنشاء أو اتفاقيات لجهازين إقليميين لمصايد الأسماك/ شبكتي أحياء مائية*

الأدوات الرئيسية لتحقيق النتيجة التنظيمية

1- تقديم المشورة والمساعدة (من خلال الدعم القانوني وفي مجال السياسات والمعلومات) وتعزيز المؤسسات الموجودة
2- بناء القدرات في مجال حوكمة وإدارة المؤسسات
3- إجراء تحليل ورفع تقارير بصفة منتظمة عن التجارب المتعلقة بالتقييمات المؤسسية والإصلاح المؤسسي
4- تقديم المشورة القانونية والمشورة على صعيد السياسات والمشورة الفنية لإقامة أجهزة إقليمية جديدة لمصايد الأسماك
5- تقديم الدعم الميداني وإجراء دراسات إفرادية بشأن الإصلاح المؤسسي
6- العمل مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية لكفالة أقصى قدر من الكفاءة في تشجيع الإصلاح المؤسسي لتحسين الحوكمة
7- تقديم الدعم للأجهزة الإقليمية لمصايد الأسماك، وشبكات تربية الأحياء المائية، والمؤسسات الدولية ذات الصلة في معالجة القضايا الشاملة لعدة قطاعات من قبيل مصايد الأسماك الصغيرة وتربية الأحياء المائية على نطاق صغير

النتيجة التنظيمية جيم 3 – لقد ساهم تفعيل إدارة مصايد الأسماك الطبيعية البحرية والداخلية من قِبَل البلدان الأعضاء وأصحاب الشأن الآخرين في تحسين حالة موارد مصايد الأسماك والنظم الإيكولوجية واستخدامها على نحو مستدام

الوحدة المسؤولة: شعبة استخدام وصون موارد مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية

المؤشر	خط الأساس	الغاية (4 سنوات)	*الغاية (سنتان)*
جيم 3 – 1 عدد الأرصدة أو التجمعات البحرية والداخلية التي جرى تقييمها باستخدام أفضل الأدلة العلمية المتوافرة، وأيضاً مع أخذ المعرفة التقليدية والمحلية في الاعتبار حسب الاقتضاء	يحدد فيما بعد	10	*5*
جيم 3 – 2 مستوى المتوسط العالمي للأرصدة أو التجمعات القطرية والدولية التي تعرضت للافراط في الصيد واستنزفتها وتشهد تجددا	28 في المائة	25 في المائة	*28 في المائة*
جيم 3 – 3 عدد البلدان والأجهزة الإقليمية لمصايد الأسماك التي تبنت رسميا خططا أو أطرا معادلة لإدارة المصايد بشأن مصايد أسماكها الطبيعية البحرية والداخلية والنظم الإيكولوجية البحرية، وفقاً لمدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد واتساقاً مع نهج النظم الإيكولوجية في إدارة مصايد الأسماك ومع أخذ الاحتياجات والمساهمات المحددة لمصايد الأسماك الصغيرة في الاعتبار	يحدد فيما بعد	10 بلدان 6 أجهزة إقليمية لمصايد الأسماك	*4 بلدان* *2 أجهزة إقليمية لمصايد الأسماك*

الأدوات الرئيسية لتحقيق النتيجة التنظيمية

1- إعداد ونشر خطوط توجيهية فنية، وأدوات، ومادة إعلامية أخرى بشأن إدارة مصايد الأسماك في إطار اتباع نهج النظم الإيكولوجية في إدارة مصايد الأسماك والجوانب ذات الصلة من مدونة السلوك، وذلك بالتعاون مع الشركاء الملائمين الآخرين. وسيجري التركيز بوجه خاص على المادة اللازمة لإدارة مصايد الأسماك الصغيرة
2- رفع تقارير منتظمة عن حالة الأرصدة السمكية والنظم الإيكولوجية وتقييمها

3- إسداء المشورة الفنية وبناء القدرات في جميع مجالات تقييم مصايد الأسماك وإدارتها في إطار اتباع نهج النظم الإيكولوجية في إدارة مصايد الأسماك، مع أخذ احتياجات مصايد الأسماك الصغيرة ومتطلبات سبُل المعيشة، على كل من المستوى القطري والإقليمي والعالمي، في الاعتبار بوجه خاص.

4- إقامة شراكات مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية ذات الصلة. وتيسير وتشجيع التعاون الدولي في مجال إدارة مصايد الأسماك من خلال جملة وسائل منها على سبيل المثال عقد حلقات عمل، وإجراء مشاورات، وإقامة شبكات، ووسائل أخرى، بما في ذلك مع قطاعات أخرى عند الاقتضاء.

النتيجة التنظيمية جيم 4 – استفادة البلدان الأعضاء وغيرها من أصحاب الشأن من زيادة إنتاج الأسماك والمنتجات السمكية من توسيع وتكثيف تربية الأحياء المائية المستدامة

الوحدة المسؤولة: شعبة استخدام وصون موارد مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية

المؤشر	خط الأساس	الغاية (4 سنوات)	*الغاية (سنتان)*
جيم 4 – 1 زيادة النسبة المئوية لزيادة مساهمة الإنتاج العالمي لقطاع تربية الأحياء المائية والإنتاج المرتبط بالتنمية الريفية وسبل المعيشة	يحدد فيما بعد	10 في المائة (الإنتاج العالمي) 5 في المائة (الإنتاج المرتبط بالتنمية الريفية)	*5 في المائة زيادة في (الإنتاج العالمي)* *2 في المائة زيادة في (الإنتاج المرتبط بالتنمية الريفية)*
جيم 4-2 النسبة المئوية للنقصان في الاستخدام العالمي لجريش السمك،	يحدد فيما بعد	10 في المائة نقصان	*5 في المائة نقصان*
جيم 4 – 3 النسبة المئوية للزيادة في استهلاك منتجات الأسماك المستزرعة المتأتية من ممارسات تربية الأحياء المائية المستدامة	يحدد فيما بعد	10 في المائة زيادة	*5 في المائة زيادة*

الأدوات الرئيسية لتحقيق النتيجة التنظيمية

1- الترويج لاتباع نهج النظم الإيكولوجية في تربية الأحياء المائية بما يشمل أطر السلامة البيولوجية، وتقييمات المخاطر، وتربية الأحياء المائية المتكاملة، والإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية وغير ذلك.

2- بناء القدرات من خلال برامج التدريب، وعقد حلقات عمل إقليمية لتيسير اعتماد وتنفيذ الخطوط التوجيهية للمنظمة، مع التركيز على القطاعات الريفية، وصغار المزارعين، والمرأة.

3- دعم وتشجيع مجموعات ورابطات صغار المزارعين مع التشديد على مشاركة المرأة والأقليات.

4- تشجيع إجراء استعراضات وتقييمات عالمية وإقليمية ومواضيعية لقطاع تربية الأحياء المائية.

5- تشجيع ودعم الشراكات في مجال تربية الأحياء المائية وشبكات تربية الأحياء المائية في مجال البحث والتطوير التطبيقي ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات.

6- استحداث أدوات ونظم للمعلومات لنشر البيانات ذات الصلة وجمعها وإدارتها واستخدامها.

7- تحسُّن الاتصال والتنسيق بين المكاتب الإقليمية وإدارة مصايد الأسماك في المقر الرئيسي وكذلك بين المنظمة والهيئات الإقليمية الأخرى.

8- العمل الفعال للجنة الفرعية المعنية بتربية الأحياء المائية.

النتيجة التنظيمية جيم 5 – أصبحت العمليات في مصايد الأسماك، بما في ذلك استخدام سفن ومعدات الصيد، مأمونة أكثر وفعالة بقدر أكبر من النواحي الفنية والاقتصادية والاجتماعية وسليمة من الناحية البيئية ومطابقة للقواعد على شتى المستويات

الوحدة المسؤولة: شعبة المنتجات والصناعات السمكية

المؤشر	خط الأساس	الغاية (4 سنوات)	*الغاية (سنتان)*
جيم 5 – 1 عدد البلدان التي يجري الصيد في مصايد أسماكها باستخدام سفن للصيد ومعدات للصيد وممارسات صيد غير ضارة للبيئة ومأمونة وتتسم بالكفاءة من الناحيتين الفنية والاقتصادية	يحدد فيما بعد	10 بلدان	*5 بلدان*
جيم 5 – 2 عدد البلدان والأجهزة الإقليمية لمصايد الأسماك التي أنشأت نظم عاملة لرصد السفن وعززت من قدراتها على الرصد والمراقبة والإشراف	يحدد فيما بعد	10 بلدان 6 أجهزة إقليمية لمصايد الأسماك	*5 بلدان* *3 أجهزة إقليمية لمصايد الأسماك*

الأدوات الرئيسية لتحقيق النتيجة التنظيمية

1- استحداث واستخدام منتجات معرفية وأفضل الممارسات بشأن عمليات صيد الأسماك الأكثر أماناً والأكفأ من الناحيتين الفنية والاجتماعية – الاقتصادية، بما يشمل إجراء حصر للتكنولوجيات وأفضل الممارسات ذات الصلة بجيم 5-1 وجيم 5-2 أعلاه.

2- استحداث واستخدام المنتجات المعرفية وأفضل الممارسات والإقلال إلى أدنى حد من الآثار السلبية لصيد الأسماك على البيئة بما يشمل إجراء تحديثات عالية للبيانات المتعلقة بالمصيد العرضي والمصيد المرتجع، وتكنولوجيات الصيد القليلة الاستخدام للطاقة، واستحداث تكنولوجيات لصيد الأسماك لا تلحق ضرراً بالبيئة.

3- تقديم المشورة الفنية والدعم بشأن جميع الأمور ذات الصلة بعمليات الصيد الرشيد بما يشمل تيسير عقد حلقات العمل، والمشاورات الفنية، والتكليف بإجراء دراسات واستعراضات.

4- تقديم المشورة الفنية والدعم في استحداث تكنولوجيات ملائمة للصيد على نطاق صغير.

5- تقديم المشورة الفنية والدعم بشأن إدارة الموانئ، والحد من الهدر، وبرامج التمويل المتناهي الصغر، وعمليات زيادة مشاركة أصحاب الشأن في عمليات الصيد وتربية الأحياء المائية.

6- تقديم الدعم للدول الأعضاء وللأجهزة الإقليمية لمصايد الأسماك في مجال بناء القدرات وتشجيع الأنشطة التي تعزز وتوسِّع قدرتها من أجل وجود نُظم رصد ومراقبة وإشراف متكاملة لعمليات صيد الأسماك.

النتيجة التنظيمية جيم 6 – حققت البلدان الأعضاء وحقق أصحاب الشأن الآخرون درجة أعلى من ترشيد استخدام منتجات مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية والاتجار بها في مرحلة ما بعد الصيد، بما في ذلك شروط يمكن توقُّعها بقدر أكبر وأكثر اتساقاً للنفاذ إلى الأسواق

الوحدة المسؤولة: شعبة المنتجات والصناعات السمكية

المؤشر	خط الأساس	الغاية (4 سنوات)	*الغاية (سنتان)*
جيم 6 – 1 عدد البلدان التي تبنيت الممارسات الجيدة في استخدام الأسماك وتسويقها والاتجار بها، على كل من المستوى الحكومي ومستوى الصناعة	يحدد فيما بعد	10 بلدان	*5 بلدان*

جيم 6 – 2 عدد البلدان النامية التي زاد دخلها من التجارة القطرية والإقليمية والدولية في الأسماك 5 في المائة كحد أدنى	يحدد فيما بعد	10 بلدان	*5 بلدان*
جيم 6 –3 عدد البلدان التي عمدت إلى تنسيق قوانينها ولوائحها وممارساتها لتجارة الأسماك بما فيها التي تنطبق على سلامة الأغذية البحرية، مع المتطلبات والمعايير المتفق عليها دوليا	يحدد فيما بعد	10 بلدان	*5 بلدان*

الأدوات الرئيسية لتحقيق النتيجة التنظيمية

1– تقديم الدعم والمشورة للمنظمات القطرية والإقليمية والدولية، بما يشمل القطاع الخاص، لتحسين ممارسات استخدام الأسماك وتسويقها بعد الصيد.

2– إجراء تقييمات ورفع تقارير بصفة منتظمة، لا سيما من خلال اللجنة الفرعية المعنية بتجارة الأسماك التابعة للجنة مصايد الأسماك، بشأن التطورات والاتجاهات والقضايا المتعلقة باستخدام الأسماك وتجارتها ومتطلبات النفاذ إلى الأسواق.

3– تقديم المشورة الفنية وبناء القدرات في جميع مجالات استخدام الأسماك وتسويقها وتجارتها على كل من المستوى القطري والإقليمي والعالمي مثلاً من خلال الاستجابات لطلبات الدعم الفني المخصوصة، ومشروعات برنامج التعاون التقني، وتقديم الدعم الفني المستمر والمساندة لدوائر المعلومات السمكية، والمشروعات الشاملة القصيرة والطويلة الأجل الممولة من خارج الميزانية.

4– إقامة شراكة استراتيجية مع وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية ذات الصلة للترويج لإعداد وتنفيذ أدوات وممارسات، من بينها أدوات بشأن السوق، من أجل استخدام الأسماك وتسويقها والاتجار بها بطريقة رشيدة ومستدامة.

5– تقديم الدعم لمؤسسات الإرشاد والبحوث والمؤسسات المهنية القطرية والإقليمية وللشبكات الإقليمية لتشجيع استخدام الأسماك وتسويقها وتجارتها بطريقة مستدامة.

الملحق جيم

تقرير موجز عن الأنشطة والإنجازات الرئيسية لإدارة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية، 2009–2010

فيما يتعلق بوضع **إطار معياري** شامل كمتابعة لاعتماد مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد في عام 1995 وسلسلة من الصكوك ذات الصلة، اتخذت خطوة هامة للغاية في عام 2009 باعتماد الاتفاق بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء لمنع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وبعد مفاوضات مكثفة وعسيرة في عامي 2008 و2009، وافق مؤتمر المنظمة في 22 نوفمبر/تشرين الثاني 2009 على هذا الاتفاق باعتباره أحد صكوك المادة الرابعة عشرة في إطار دستور المنظمة. ويعد الاتفاق أول معاهدة دولية ملزمة قانونا تركز بشكل خاص على مشكلة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم. وتشير "التدابير التي تتخذها دولة الميناء" بشكل عام إلى الإجراءات المتخذة للكشف عن الصيد غير القانوني عندما تدخل السفن إلى الميناء، ويمكن أن تشمل القيام بعمليات فحص للوثائق، والمصيد، والمعدات عندما ترسو السفن للتزود بالوقود والإمدادات أو تفريغ الأسماك، أو مطالبة السفن بتقديم تقارير عن نشاطها قبل دخول الميناء. ويمكن منع السفن من الدخول إلى الميناء إذا تبين أنها متورطة في عمليات صيد غير قانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، مما يسبب خسائر مالية كبيرة لمالكيها. وتعد هذه التدابير من بين الوسائل الأكثر فعالية لمنع استيراد المصيد غير القانوني أو شحنه في عرض البحر أو تبديله. وبعقد مشاورة خبراء في يونيو/حزيران 2009، وضعت الإدارة أيضا الأساس لاعتماد صك جديد عن أداء دولة العلم، وقد أتاحت مشاورة الخبراء بحث مشروع معايير تنظيمية وسلوكية على حد سواء لتقييم الأداء من جانب دول العلم وكذلك الإجراءات المحتملة ضد السفن التي ترفع أعلاما لدول لا تفي بهذه المعايير. وستعقد مشاورة تقنية في مايو/أيار 2011 لبحث واعتماد هذه المعايير، في إطار صك ستحدد المشاورة أيضا طبيعته ونطاقه. وتجدر الإشارة أيضا بشكل خاص إلى العمل التحضيري لوضع سجل عالمي لسفن الصيد كأداة لمنع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم. وقد اعتمدت المشاورة التقنية مجموعة من التوصيات في نوفمبر/تشرين الثاني 2010، وستقدم إلى الدورة التاسعة والعشرين للجنة مصايد الأسماك في عام 2011.

وواصلت الإدارة أيضا بنجاح وضع عدد من الخطوط التوجيهية التقنية والتفاوض بشأنها دعما لتطبيق مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد:

- الخطوط التوجيهية للتوسيم الأيكولوجي للأسماك والمنتجات السمكية من مصايد الأسماك البحرية الطبيعية التي اعتمدتها الدورة الثامنة والعشرون للجنة مصايد الأسماك في عام 2009.
- الخطوط التوجيهية للتوسيم الأيكولوجي للأسماك والمنتجات السمكية من مصايد الأسماك الطبيعية الداخلية، التي وضعتها مشاورة خبراء في مايو/أيار 2010 وستبحثها الدورة التاسعة والعشرون للجنة مصايد الأسماك في يناير/كانون الثاني– فبراير/فبراير 2011.

- الخطوط التوجيهية لإصدار الشهادات لتربية الأحياء المائية ، التي استكملتها وأقرتها الدورة الخامسة للجنة الفرعية المختصة بتربية الأحياء المائية التابعة للجنة مصايد الأسماك في أكتوبر/تشرين الأول 2010 وستقدم إلى الدورة التاسعة والعشرين للجنة مصايد الأسماك لاعتمادها.
- الخطوط التوجيهية الدولية لإدارة الصيد العرضي والحد من المصيد المرتجع ، التي وضعتها مشاورة خبراء في نوفمبر/تشرين الثاني – ديسمبر/كانون الأول 2009 وتفاوضت بشأنها مشاورة تقنية في ديسمبر/كانون الأول 2010 وستقدم إلى الدورة التاسعة للعشرين للجنة مصايد الأسماك لاعتمادها.

وواصلت الإدارة دعمها العلمي والتقني لعمل المنظمة المعياري بشأن مسائل الجودة والسلامة، بما في ذلك دعم أنشطة لجنة الدستور الغذائي المعنية بالأسماك والمنتجات السمكية، والمساهمة بعدة فصول في مدونة للأسماك والمنتجات السمكية ومواصفاتها، والاعتماد النهائي لبعضها، وإسداء المشورة للجنة الدستور الغذائي المعنية بنظافة الأغذية بشأن مدونة الممارسة الصحية لمراقبة البكتريا في الأسماك والمنتجات السمكية.

وواصلت الإدارة تقديم **المساعدة التقنية للبلدان الأعضاء**، باعتبار ذلك أحد مهامها الرئيسية، بشأن طائفة واسعة من المسائل، إما بصورة مباشرة على المستوى الوطني عن طريق عدد كبير من المشاريع بما في ذلك مشاريع برنامج التعاون التقني وحسابات الأمانة الأحادية، أو عن طريق منظمات إقليمية (مثل منظمة أمريكا الوسطى المعنية بقطاع مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية، أو الهيئة العامة لجنوب المحيط الهادئ في أمريكا اللاتينية، والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا في أفريقيا، ومركز تنمية مصايد الأسماك في جنوب شرق آسيا في آسيا) أو برامج النظام البيئي البحري الكبير التي تغطي مناطق بحرية في أمريكا وأفريقيا وآسيا. وعلى سبيل المثال، في مجال تربية الأحياء المائية، قدمت المساعدة للأعضاء عن طريق 130 مشروعا ميدانيا في عامين من بينها مشاريع للتعاون التقني وحسابات أمانة أحادية وغيرها. وثمة مثال آخر وهو مشاركة الإدارة في عدة مبادرات إقليمية ووطنية لوضع برامج وطنية لتحسين توزيع واستهلاك الأغذية، خاصة في أمريكا اللاتينية. وواصلت الإدارة أنشطتها في مجال بناء القدرات في بلدان نامية لتنفيذ الخطوط التوجيهية للدستور الغذائي، ومدونات الممارسات والمواصفات، وتقييم وإدارة النظم الوطنية لسلامة وجودة الأغذية البحرية للوفاء بشروط الأسواق الرئيسية والالتزام بشروط اتفاق تطبيق التدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية، والاتفاق المتعلق بالحواجز التقنية للتجارة، وبرامج التتبع وإصدار الشهادات. واستهلت الإدارة أيضا برنامجا مشتركا بين المنظمة وخدمات تربية الأحياء المائية وتجارتها في عدة بلدان آسيوية لوضع برامج وطنية متكاملة من أجل معالجة مسائل صحة الحيوانات البحرية وسلامة الأغذية وبناء القدرات. وفي هذا الإقليم، وفي المحيط الهادئ، سهلت الإدارة إعداد مشروع عن الصيد العرضي عند صيد الأربيان في المناطق المدارية، تشارك فيه إندونيسيا، وبابوا غينيا الجديدة، والفلبين، وتايلند، وفيتنام، ومركز تنمية مصايد الأسماك في جنوب شرق آسيا. وتجدر الإشارة أيضا إلى مبادرة موانئ الصيد النظيفة، والتي بدأت في الهند وتركز على الارتقاء بموانئ الصيد إلى المستويات الدولية للنظافة والصحة عن طريق الجمع بين النهوض بالبنية الأساسية ومشاركة أصحاب المصلحة في إدارة الموانئ. وكانت الإدارة تقوم بدور قيادي في وضع وتعزيز نهج النظام الأيكولوجي لمصايد الأسماك. ومن خلال عدد من المشاريع الإقليمية والعالمية، تقوم الإدارة بتطوير هذا النهج على المستوى العالمي كنهج شامل وجامع لمصايد الأسماك المستدامة في سياق النظام الأيكولوجي. ويوجه اهتمام خاص إلى الدول الساحلية الأفريقية، ولكن في الفترة

2009–2010، شملت الأنشطة أقاليم أخرى في العالم. وعقدت حلقات عمل إقليمية وأقاليمية في أفريقيا، وجنوب شرق آسيا، والدول الجزرية في المحيط الهادئ، وأمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي. وستستكمل في عام 2011 مجموعة شاملة من الأدوات لتنفيذ نهج النظام الأيكولوجي لمصايد الأسماك. وفي عام 2009، اتخذت خطوات مع الهند، وبنغلاديش، وبوتان، ونيبال، والصين، لوضع نهج شامل لإدارة مصايد الأسماك في الأحواض من أجل حوض نهر جينجس – براهمابوترا.

وواصلت الإدارة تقديم الدعم لعدة **أجهزة إقليمية لمصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية**، وبالأخص لتلك الأجهزة التي أنشئت في إطار المنظمة بموجب المادتين السادسة والرابعة عشرة من دستورها. وقد تم تعديل النظم الداخلية و/أو اللوائح الخاصة بهذه الهيئات (مثل هيئة مصايد الأسماك الداخلية في أمريكا اللاتينية والهيئة الاستشارية الأوروبية للمصايد الداخلية في عام 2010). وتم إنشاء جهاز إقليمي جديد لمصايد الأسماك تابع للمنظمة بموجب المادة الرابعة عشرة من دستور المنظمة بناء على مقرر للمجلس في أكتوبر/تشرين الأول 2009: الهيئة الإقليمية لمصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في آسيا الوسطى والقوقاز. وتغطي هذه الهيئة المياه والمناطق الداخلية في دول آسيا الوسطى (كازاخستان، وقيرغيزستان، وطاجيكستان، وتركمانستان، وأوزبكستان) والقوقاز (أرمينيا، وأذربيجان، وجورجيا، وتركيا) وكذلك مياه أخرى لأحواض عابرة لحدود دول آسيا الوسطى والقوقاز. وبغية إنشاء جهاز إقليمي جديد لمصايد الأسماك أو ترتيبات للبحر الأحمر وخليج عدن، قامت الإدارة بعدة أنشطة خلال الفترة 2009–2010 مع المكتب الإقليمي في القاهرة وسيعقد اجتماع إقليمي في عام 2011. وواصلت شراكة نظام رصد الموارد السمكية إثراء قاعدة بياناتها عن طريق مساهمات من جانب أجهزة إقليمية لمصايد الأسماك كمنظمات شريكة عن حالة الموارد السمكية ومصايد الأسماك في نطاق ولايتها. وفيما يتعلق **بالنظم الأيكولوجية البحرية الكبيرة**، تعد الإدارة شريكا نشطا، بجانب برنامج الأمم المتحدة للبيئة، في مشروع النظام الأيكولوجي البحري الكبير الحالي (لجزر كناريا الذي يموله مرفق البيئه العالمية) والذي بدأ تشغيله في عام 2010. وقد أجرت الإدارة اتصالات نشطة فيما يتعلق بالإنشاء المخطط لهيئة النظام الأيكولوجي البحري الكبير الحالي لغينيا بالتعاون مع هيئة بينغويلا الحالية.

وواصلت الإدارة توجيه اهتمام قوي إلى **تربية الأحياء المائية**. فبالإضافة إلى الدورة الخامسة للجنة الفرعية المختصة بتربية الأحياء المائية والتابعة للجنة مصايد الأسماك (فوكيت، تايلند)، في أكتوبر/تشرين الأول 2010، نظمت الإدارة، بالتعاون مع شبكة مراكز تربية الأحياء المائية في آسيا وحكومة تايلند، المؤتمر العالمي المعني بتربية الأحياء المائية عام 2010، والمعقود أيضا في فوكيت، في سبتمبر/أيلول 2010 والذي ضم نحو 750 مشاركا من جميع أنحاء العالم. واعتمد المؤتمر "توافق آراء فوكيت"، وهو اتفاق عالمي سيوجه تطوير وإدارة قطاع تربية الأحياء المائية. وواصلت الإدارة أيضا العمل على تشجيع ممارسات الإدارة الجيدة للنظم المختلفة لتربية الأحياء المائية أو الأنواع الأخرى، وإنشاء مصرف بيانات عالمي يضم الآن أكثر من 150 مدونة ممارسات ومدونة سلوك وخطوطا توجيهية تتعلق بتربية الأحياء المائية وضعتها منظمات وطنية وإقليمية وعالمية من جميع أنحاء العالم. وعقد أكثر من 60 اجتماعا تقنيا، من بينها حلقات عمل خبراء، ومشاورات خبراء ومشاورات تقنية، ودورات تدريبية وحلقات دراسية. وواصلت الإدارة العمل في شراكة مع منظمات إقليمية أو دولية أخرى تهتم بتربية الأحياء المائية، وشجعت بنجاح إنشاء شبكات إقليمية لتربية الأحياء المائية في وسط وشرق أوروبا،

وأمريكا اللاتينية، وأفريقيا. وبالتعاون مع الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا وأجهزة إقليمية أخرى، أنشأت برنامجا خاصا لتربية الأحياء المائية في أفريقيا.

وظل هناك اهتمام كبير داخل المجتمع العالمي وفي الدول الأعضاء بتقييم المنظمة لحالة مصايد الأسماك والأرصدة السمكية في العالم. ويجري استكمال مطبوع بعنوان "حالة الموارد السمكية وتربية الأحياء المائية في العالم" 2010، وسينشر قريبا بغية عرضه على الدورة القادمة للجنة مصايد الأسماك في يناير/كانون الثاني – فبراير/شباط 2011. وفي هذا المجال، اتخذت خطوة هامة إلى الأمام بنشر إحصاءات منقحة عن مصايد الأسماك الطبيعية وتربية الأحياء المائية في الصين عام 2009 في الكتاب السنوي الإحصائي الخاص بالموارد السمكية وتربية الأحياء المائية عام 2007. وأتاحت سنوات عديدة من التعاون المكثف بين المنظمة والسلطات الصينية إجراء تنقيح للإحصاءات الخاصة بمصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية لعام 2006 وما بعده، كما أتاح للمنظمة القيام بتنقيحات خاصة بسنوات سابقة. وفيما يتعلق بالإحصاءات، استهلت الإدارة، بوصفها أمانة فريق العمل لتنسيق الإحصاءات الخاصة بمصايد الأسماك، مبادرة لإنشاء مجموعة تربية الأحياء المائية، وذلك في إطار فريق العمل لتنسيق الإحصاءات الخاصة بمصايد الأسماك. وفضلا عن هذا، نظمت دورة تدريبية دولية عن جمع البيانات الإحصائية لمصايد الأسماك، بالتعاون مع جامعة غانا في ليغون، واستخدمت هذه الدورة في ست بلدان في غرب أفريقيا. وستنظم دورات مماثلة أيضا في جميع أنحاء العالم لدعم تنفيذ استراتيجية المنظمة لتحسين المعلومات عن حالة تربية الأحياء المائية واتجاهاتها. وفيما يتعلق **بالمطبوعات**، أصدرت الإدارة في الفترة 2009–2010 نحو 50 ورقة ونشرة تقنية للمنظمة عن مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية، بما في ذلك تقارير ودراسات، ووثائق تقنية، ووقائع اجتماعات، وقواعد بيانات، ورسائل دورية عن

طائفة من الموضوعات المتعلقة بالقضايا الأكثر إلحاحا التي تواجه القطاع. وأخيرا، ومع وضع الرقم القياسي لأسعار الأسماك الخاص بالمنظمة خلال عامي 2009 و2010، ونشره بصورة منتظمة في مطبوع التوقعات المتعلقة بالأغذية، أصبحت الأسماك تحظى لأول مرة بتغطية مماثلة لتغطية المجموعات الرئيسية الأخرى من المنتجات الغذائية المختلفة. وقامت الإدارة أيضا بدور نشط للغاية في الشراكة الخاصة بمستخلصات علوم الأحياء المائية ومصايد الأسماك، التي استمرت في التوسع وأصبحت قاعدة البيانات تضم أكثر من مليون سجل ببليوغرافي.

وكان هناك مجال آخر للتركيز يتمثل في **مصايد الأسماك الصغيرة الحجم**. ففي أعقاب المؤتمر العالمي المعقود في بانكوك عام 2008، نظمت في عام 2010 ثلاث حلقات عمل تشاورية إقليمية عن مصايد الأسماك الصغيرة الحجم لأفريقيا، وآسيا والمحيط الهادئ، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ضمت ما مجموعه نحو 200 مشارك من 63 بلدا يمثلون الحكومات والمنظمات الوطنية والإقليمية والدولية ومنظمات المجتمع المدني، إلى جانب ممثلين لمنظمات مصايد الأسماك. وقدمت حلقات العمل توجيهات بشأن نطاق ومضمون صك دولي محتمل عن التنمية المستدامة لمصايد الأسماك الصغيرة الحجم، وعن الأولويات وطرائق تنفيذ برنامج عالمي للمساعدة. ووجه اهتمام خاص إلى العلاقة بين الجنسين كموضوع شامل كما كان الحال بالنسبة لمبادئ رئيسية عامة مثل المشاركة، والملكية المحلية، والشراكات. وفي عام 2009، استهلت الإدارة أيضا، بالاعتماد على دراسات حالة من عشرة بلدان نامية مختارة وكذلك دراستين من بلدين متقدمين،

تحليلا شاملا لسلسلة القيمة الخاصة بالتجارة الدولية في الأسماك، مع تقييم لأثر القطاع الصغير الحجم في البلدان النامية، بغية تحديد سبل تحسين الأمن الغذائي للسكان المحليين عن طريق اتخاذ مقررات أكثر استنارة في مجال السياسات.

وتواصل الإدارة دورها الحاسم لدعم الاحتياجات القطرية بعد الكوارث الطبيعية. فقد ازداد الدعم لمشاريع الطوارئ التي ترعاها المنظمة والبنك الدولي ومنظمات أخرى نظرا لأن مجتمعات الصيادين هي الأكثر تضررا في أغلب الأحيان. وقد قدمت المساعدة لكل من ميانمار، ونيكاراغوا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وبيرو، وليبيريا، وجمهورية الكونغو، والفلبين، وبنغلاديش، وسري لانكا، وأندونيسيا. ولضمان ردود أكثر استباقية، كان تحسين التأهب للكوارث أيضا موضوعا لعدد من حلقات العمل.

وواصلت الإدارة توجيه الاهتمام الملائم **للقضايا الناشئة**. ففيما يتعلق **بمصايد أعماق البحار**، عقدت في بوزان، كوريا، في مايو/أيار 2010 حلقة عمل هامة عن تنفيذ الخطوط التوجيهية الدولية للمنظمة عن إدارة مصايد أعماق البحار في أعالي البحار. ونظم اجتماع مشترك من جانب مرفق البيئة العالمية والمنظمة في واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية في نوفمبر/تشرين الثاني 2010 لبحث صياغة برنامج عالمي محتمل يموله المرفق عن المناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية. وفيما يتعلق **بتغير المناخ**، قامت الإدارة بدور قيادي في إنشاء فرقة عمل شبكة الأمم المتحدة للمحيطات المعنية بالشراكة العالمية بشأن المناخ ومصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية، التي تقوم فيها المنظمة بدور الوكالة الرائدة. وشاركت الإدارة أيضا بنشاط في تنظيم ندوة دولية عن "آثار تغير المناخ على الأسماك ومصايد الأسماك: التنبؤ بالآثار، وتقدير استجابات النظام الأيكولوجي، وتقييم استراتيجيات الإدارة" المعقودة في (أبريل/نيسان 2010) في سينداي، اليابان. وفي نوفمبر/تشرين الثاني 2010، عقدت المنظمة حلقة عمل في سياتل، الولايات المتحدة الأمريكية عن استخدام الطاقة في مصايد الأسماك تناولت منهجيات البصمة الكربونية، وسياسات إدارة مصايد الأسماك، وخطوات عملية يمكن اتخاذها لتخفيض استخدام الطاقة والاعتماد على أنواع الوقود الأحفوري. وقد رافقت حلقة العمل هذه ندوة دولية عن استخدام الطاقة في مصايد الأسماك: تحسين الكفاءة والابتكارات التكنولوجية من منظور عالمي، عقدت في سياتل، الولايات المتحدة الأمريكية في الفترة 14–17 نوفمبر/تشرين الثاني 2010.

ومن المهم تسليط الضوء على التعاون خلال عامي 2009 و2010 بين المنظمة والإدارة وبين **المنظمات الدولية الأخرى**، مثل:

- التعاون مع اتفاقية الاتجار الدولي لأنواع الحيوانات والنباتات البرية المعرضة للانقراض، بناء على مذكرة تفاهم عام 2006، تركز على القضايا المتعلقة بالأنواع المائية المستغلة تجاريا والمدرجة في تذييلات الاتفاقية. وفي مارس/آذار 2010، وبناء على تعليمات لجنة مصايد الأسماك، عقدت المنظمة اجتماعا لفريق خبراء من أجل استعراض ستة مقترحات للاجتماع الخامس عشر لمؤتمر الأطراف في هذه الاتفاقية في مارس/آذار 2010 لإدراج هذه الأنواع في القائمة ومقارنة مدى استيفاء هذا الإدراج لمعايير الإدراج البيولوجي الخاصة بالاتفاقية والفعالية المحتملة لعملية الإدراج بالنسبة للحفاظ.

- التعاون مع منظمة العمل الدولية والذي أدى إلى تنظيم مشترك لحلقة عمل عن عمالة الأطفال في مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في أبريل/نيسان 2010، بغية زيادة الوعي بالاتفاقيات ذات الصلة الخاصة بالأمم المتحدة ومنظمة العمل الدولية عن حقوق الطفل وعمل الأطفال، والتنفيذ الفعال لهذه الاتفاقيات.
- واستمر التعاون الممتد بين المنظمة والمنظمة البحرية الدولية، وأسفر عن سلسلة من الخطوط التوجيهية عن أفضل ممارسات السلامة في البحار، وتوصيات وخطوط توجيهية لسلامة تشغيل وتصميم وبناء السفن الصغيرة، وتوجيهات بشأن الإبلاغ عن الحوادث وتحليلها بالارتباط مع منظمة العمل الدولية.
- وهناك أيضا تعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة بشأن جوانب مختلفة تتعلق بتطبيق نُهج النظام الأيكولوجي لإدارة النظم الأيكولوجية البحرية ويتناول أيضا الآثار المحتملة لمصايد الأسماك على البيئة البحرية. وتعاونت المنظمة أيضا مع اتفاقية التنوع البيولوجي فيما يتعلق بمعالجة مسائل التنوع البيولوجي ومصايد الأسماك، بما في ذلك النظم الأيكولوجية البحرية المعرضة.
- وكان هناك تعاون مع منظمة التجارة العالمية في مجال الإعانات، من خلال المشاركة كمراقب في اجتماعات فريق المفاوضات المعني بالقواعد والتابع لمنظمة التجارة العالمية، وكذلك من خلال الدعم المباشر المقدم للفريق. وتساعد الإدارة أيضا منظمة التجارة العالمية في تنفيذ المشاريع المتعلقة بمصايد الأسماك والتي تتناول تنفيذ اتفاق تطبيق التدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية، والاتفاق المتعلق بالحواجز التقنية للتجارة.
- والتعاون مع منظمة الصحة العالمية في مجال استهلاك الأسماك والتغذية، بغية مساعدة الحكومات على تقديم المشورة لفئات السكان المعرضين عن المخاطر المحتملة وفوائد استهلاك الأسماك.
- والتعاون مع المنظمة العالمية لصحة الحيوان ودعم عملها بشأن تنقيح مدونة صحة الحيوانات البحرية لتشمل القضايا الدولية لصحة الحيوان التي تتعلق بالمنتجات والسلع البحرية.
- واستمر التعاون مع البنك الدولي في عدد من المجالات من بينها العمل في حالات الطوارئ، والذي أدى أيضا في عام 2009 إلى إصدار المطبوع الشهير الذي حظي باهتمام واسع النطاق بعنوان *البلايين الغارقة – التبرير الاقتصادي لإصلاح مصايد الأسماك*، وإصدار مطبوع في عام 2010 بعنوان *المحاصيل الخفية – المساهمة العالمية لمصايد الأسماك البحرية*، والذي يركز على مصايد الأسماك الصغيرة الحجم والبلدان النامية.

وكان هناك اعتراف متزايد بأهمية **التمويل من خارج الميزانية**، واعتبر "برنامج الشراكات العالمية من أجل الصيد الرشيد: فيش كود" أحد مجالات التركيز المؤثرة بالنسبة للمنظمة.

وأخيرا، فإن الزيادة الكبيرة في المشاركة في **لجنة مصايد الأسماك**، والتي بدأت من عام 1995 وما بعده، ظهرت مرة أخرى في الدورة الثامنة والعشرين للجنة، المعقودة في مارس/آذار 2009، والتي حضرها 113 عضوا من أعضاء اللجنة، وعضو منتسب واحد، والكرسي الرسولي، وسبعة وكالات متخصصة تابعة للأمم المتحدة، و84 منظمة حكومية ومنظمة غير حكومية دولية (مقابل 62 منظمة حكومية دولية/منظمة غير حكومية في الدورة السابعة والعشرين للجنة مصايد الأسماك عام 2007). وأكدت اللجنة الفرعية المختصة بتجارة الأسماك التابعة للجنة مصايد الأسماك من جديد في عام 2010 دورها كمنتدى رئيسي للنقاش والتداول بشأن المسائل المتعلقة بالتجارة الدولية في الأسماك، بما في ذلك وصول منتجي ومصدري البلدان النامية إلى الأسواق.